بين مؤسسات التصنيف الإئتماني والمؤسسات المالية العالمية، نفق نحو الهيمنة السياسية

واقع التجاذبات السياسية داخل المنظومة القضائية في تونس

التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

الديمقراطية بصنفيها التمثيلي والمباشر ظلمات بعضها فوق بعض

التحرير ـــــ الأحد 16 ربيع الثاني 1443هـ الموافق لـ 21 نوفمبر 2021 م العدد 367 الثمن 1000مي ـــــ التحرير

المعطلون عن العمل: احتقان شديد, وخيبة أمل أشد..

فإلى متى الإعراض عن نظام الإسلام يا شباب تونس ؟!

خمس عشرة سنةً مرّت على المُصالحة الفلسطينية والنتيجة صفر

ماذا وراء التحرش الأمريكي بالجزائر؟

كلمة العدد

النظام في تونس: الإصرار على التبعية رغم الأزمة

قال الله تعالى في محكم التنزيل:

(وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَ نَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَ نَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ (5) وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ) صدق الله العظيم.

منذ أن اشتعلت شرارة الثورة في بلادنا تونس، وأزماتنا تزداد حدّة كلّ يوم. كثر القتل والجرح، وهيمنت أجواء الإرهاب المصطنع.

إن أزماتنا قديمة وليست جديدة. وما هذه الثورات إلا نتيجة هذا الظلم والفساد منذ عشرات السنين. وفي هذه الحقيقة يتجلى السبب والجواب. فلا خيار آخر للناس سوى المضي في هذا الطريق إلى آخر الشوط.

وأما عن الأزمات فإنها ستزداد عمقا، لأن ضرورة التغيير والحاجة إليه تشمل كل المسلمين وجميع دولهم، لأنّ أعداءنا في الداخل والخارج أعلنوهاصريحة. أنّ تونس لن تكون وحدها. وهذا يعني أنّهم لن يتركوها تقرّر مصيرها باستقلال فالنّظام الذي يجب أن يكون في تونس لن يمرّ الا إذا وافقت عليه الدّول الغربيّة. ولذلك تراهم في تصريحاتهم يفرضون على تونس أن تكون ديمقراطيّة برلمانيّة وقد فرضوا من قبل دستورا علمانيّا. نعم الدّول الغربيّة أوروبا وأمريكا تتدخّل في تونس وتفرض هيمنتها وشروطها وذلك لكي يحولوا دون وصولنا إلى أهدافنا في التحرر الكامل.

والدّليل على ذلك أنّ الأزمة في تونس ما انفكّت تشتدّ وتتأزّم ففي كلّ يوم تصعيد جديد من الطّرفين:

- الرئيس ومن معه ومن وراءه ماض في خطاب تصعيديّ يقصي الجميع ويفرض قرارات على الجميع ويهدّد الجميع. ويرفض الحوار مع الأحزاب السياسيّة وبخاصّة البرلمانيّة ويقول انّهم فاسدون ولصوص ولا حوار مع الفاسدين واللصوص

- معارضوه وعلى رأسهم حركة النّهضة، رافضون لإجراءاته الاستثنائيّة وبخاصّة تعليق الدّستور وما تلاه من قرارات ومراسيم وبخاصّة المرسوم المتعلّق بالميزانيّة التكميليّة.

لكنّ المتابع الدّقيق يرى أنّ الفريقين يشتركان في أمرين أساسيين:

- التبعيّة للقوى الغربيّة والإقرار بها بل اعتمادها منهجا في السياسة وإدارة شؤون البلاد. فالفريقان متّفقان على أنّ الأزمة الاقتصاديّة لا حلّ لها إلا من الخارج من صندوق النّقد الدّولي خاصّة.

- رفض الإسلام وتطبيق أحكام الإسلام، والإصرار على الانقياد إلى التّشريعات الوضعيّة. الخلاف بينهم محصور فقط فيمن سيكون له امتياز المشاركة في وضع القوانين (لأنّ السياسة التّشريعيّة العامّة هي بيد القوى الغربيّة) وتنفيذ الأجندات الغربيّة.

المنظومة التي يتّبعها الفريقان المتشاكسان (الرّئيس ومعارضوه) منظومة تبعيّة وخراب. فمنذ الحرب العالميّة الأولى والدول الاستعمارية تتقدم بمتوالية هندسية في كل مجال. الصناعة والعلوم والعمران. أمّا نحن ففي تتراجع بمتوالية هندسية، وهذا باستمرار يركز الاستعمار والتبعية في كل مجالات الحياة في بلادنا. سواء في الحكم أم السياسة، أم في الاقتصاد والتجارة، أم في الصناعة والزراعة، أم في العلوم والتعليم، أم في الدستور والقوانين، وهكذا حتى لا ترى مجالاً واحدًا من مجالات الحياة في بلادنا على اتساعها وتنوعها إلا والاستعمار له فيه أياد وأرجل فضلاً عن العيون والآذان، ينفثُ سمومه فيخرب ويفسد. حتى كانت النتائج من العجائب:

فمطمور روما أضحت جائعة تستورد غذاءها، بلاد الأرض والسهول جوعى، وبلاد الرجال مسكينة ضعيفة تتسوّل القوت، وهكذا كل أوضاعنا منكوسة معكوسة.

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية لبيان الحقيقة ومعرفة أين نقف حتى نسير إلى أهدافنا على بصيرة. فلا نزل ولا نتراجع حتى يحكم الله لنا وهو خير الحاكمين.

إن هذه التحولات الكبيرة في بلادنا تحمل أساس بقاءها وفلاحها، لأنّها انطلقت ضدّ المشروع الغربيّ بكلّ تنويعاتها، والسبب الحقيقي في كلّ أزماتنا أنّنا لم نقبل التنويعات لم نقبل بورقيبة وبن علي ولم نقبل الترويكا وديمقراطيّتها المشلولة ولم نقبل قيس سعيّد وشطحاته. نعم لم نقبل ولن يقبل أهل تونس أن يكونوا لعبة صراعات دوليّة بأدوات محليّة لن يقبل أهل تونس ان تكون بلادهم تابعة للغرب.

ولكن ما ينبغي ان ندركه اليوم هو أنّ جوهر الصراع في بلادنا وعلى بلادنا قد ظهر جليًا مع هذه الثورات. فالغرب أمريكا وأوروبا وخاصة بريطانيا وفرنسا وتلحق بهم ألمانيا وإيطاليا ثم روسيا والصين تراها من أول يوم تتدخل بشكل سافر في كل الثورات، وبالرغم من الصراع السياسي العنيف بينهم على المصالح بأن ما يظهر في مواقفهم واختلافاتهم في المؤتمرات التي تبحث في هذه الثورات الا انهم جميعًا متفقون وبشكل تام وغير قابل للنقاش حول إبقاء الإسلام بعيدًا عن هذه الثورات وعن مستقبل البلاد، وجعل أساس وأهداف هذه الثورات ومستقبل البلاد الديمقراطية والرأسماليّة وكل الشعارات التي تعبر أو تفسر بمفاهيم الغرب، أي إبقاء النظام القائم والذي تنادي الملايين بإسقاطه. وتجديده بوجوه جديدة.

والغرب في هذا يتقن التزوير فضلاً عن الكذب وطمس الحقائق سواء السياسة فيه أم الإعلام المأجور.

إن أساس الصراع هذا قديم قدم الإسلام والكفر، وقدم المسلمين والكفار، وهو يظهر في كل فرصة تتاح للكفار، فكانت في الحرب العالمية الأولى عندما تحدث قادة وحكام في بريطانيا وفرنسا عن الانتصار على الدولة العثمانية واحتلال بلادنا أنه نهاية للحروب الصليبية، ثم اليوم جدد هذه الحملات الصليبية جورج بوش الصغير، ثمّ أوباما الذي نصّب نفسه مسؤولاً عن المسلمين وبلادهم ثمّ دونالد ترامب الذي كشف وجه الغرب الصّليبيّ المتعجرف، يأمر الحكام ويرسل التوجيهات للشعوب ويدير الصراع في ليبيا واليمن حتى يجري تدمير البلاد بأكملها،و يتآمر مع بشار الأسد لأنه لا يجد بديلاً عنه لأمريكا. والغرب الأوروبي يسير على نفس الخطى. فرئيس وزراء بريطانيا والرئيس الفرنسي، جميعهم يتحدثون بلسان واحد عن شعوبنا وثوراتنا، يُحدّدون أهدافنا (نيابة عنّا) بأنها الديمقراطية والحرية والدولة المدنية العلمانية التي تقصي الدين بعيدًا، تحارب الإسلام وتسعى لفتنة المسلمين عن دينهم كما هو حال المسلمين اليوم في الغرب الدول المدنية الديمقراطية.

فإذا أدركنا جوهر الصّراع وحقيقته وجب أن ندرك من نصارع، فصراعنا اليوم ليست ضدّ الرئيس ولا ضدّ معارضيه فهم مجرّد أدوات بأيدي القوى الخارجيّة، بل صراعنا حقيقة مع الدّول الغربيّة أوروبا وأمريكا، الذين طغوا في العالم وأكثروا فيه الفساد والإجرام. هؤلاء الطّغاة هم من قسموا بلادنا وجعلونا في تونس كيانا هزيلا ضعيفا وهم من يحدّد لنا أهدافنا والخطوات التي علينا أن نقطعها، ويتكلّم بلسانهم «حكّامنا وأحزابنا» ألا ترون اليوم أنّ الجميع رئيسا ومعارضة يُنادون بضرورة تدخّل صندوق النّهب الدّولي وكلّهم يصيح ويصرخ أنّ الاستقرار السياسي ضروري وأنّ الاستقرار لا يكون الا بحوار بين الفرقاء ولكن لماذا؟ من أجل أن يرضى صندوق النّقد الدّولي حتّى يُعطينا الأموال لنعيش. (هكذا) صار أمرنا إلى عدوّنا.

وبعد أن أدركنا حقيقة صراعنا مع الغرب الذي يستمرّ في استعمارنا واستغلالنا فإنّ الواجب اليوم أن تتحد نظرتنا نحو هدف واحد هو تحرير بلدنا تحريرا حقيقيّا وأن لا نتركه بين أيدي الضّعفاء والعملاء، نعم واجبنا اليوم استرجاع بلادنا وإقامة دولة حقيقيّة لا وظيفيّة وأن نعود إلى إسلامنا ففيه الهدى والنّور الذي يهدينا الى الأهداف الحقيقيّة والى كيفيّة الخروج من الأزمات.

قال تعالى:

(وأن لو استقاموا على الطّريقة لأسقيناهم ماء غدقا)

صدق الله العظيم

أ. محمد الناصر شويخة

تعمق عجز ميزانية 2021 والسيناريو المفزع

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تونس

المرسوم الرئاسي عدد 3 – 2021

صدر مساء الثلاثاء 16 نوفمبر 2021 قانون الميزانية التكميلي لسنة 2021 في شكل مرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مؤرخ في 15 نوفمبر 2021 في إطار مقتضيات الفصل 5 من الامر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والمتعلق بالتدابير الاستثنائية، وذلك بخلاف ما كان معمولا به قبل ذلك، حيث كان يصدر قانون الميزانية في شكل مشروع يتم مناقشته والتصديق عليه في البرلمان.

ارتفاع ميزانية 2021

وورد في المرسوم أن عجز ميزانية الدولة لسنة 2021 يبلغ 9.792 مليار دينار مقابل توقعات بعجز في حدود 7.094 مليار دينار مرسمة في قانون المالية الأصلي لسنة 2021، أي بزيادة تقدر بـ2.6 مليار دينار. كما ارتفعت حاجيات الاقتراض الجملي إلى 21ر1 مليار دينار مقابل 18ر7 مليار دينار مبرمجة في الميزانية الأصلية. وحدد قانون المالية التعديلي 2021، مداخيل ميزانية الدولة بزهاء 34ر4 مليار دينار (جلها من الضرائب) مقابل 33ر1 مليار دينار في الميزانية الأصلية أي بزيادة بـ1.340 مليار دينار. ليرتفع حجم الميزانية بنسبة 7.2 في المائة مقارنة بقانون المالية الأصلي ويبلغ 55.520 مليار دينار مقابل 51.804 مليار دينار مقدر أوليًا و48.833 مليار دينار مسجل سنة 2020.

ويأتي هذا الإرتفاع في نفقات الميزانية في الوقت الذي يتحدث فيه الرئيس عن ضرورة التقشف، ويقدر هذا الارتفاع بـ4.038 مليار دينار دون اعتبار تسديد أصل الدين مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2021 وهو متأتي أساسًا من دعم المحروقات بسبب تحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 70 دولار للبرميل لكامل السنة (كان في البداية في حدود 45 دولار للبرميل ثم أصبح اليوم 80 دولار)، وبسبب الزيادة في الأجور ومساعدة محدودي الدخل.

تعبئة الميزانية

وتعوّل الحكومة في تمويل العجز وتغطية تكاليف الخزينة على تعبئة موارد اقتراض خارجي بقيمة 12ر1 مليار دينار واقتراض داخلي بقيمة 8ر1 مليار دينار (مقابل 5ر6 مليار دينار في الميزانية الأصلية) وموارد الخزينة بـ801 مليون دينار.

وبما أن موافقة صندوق النقد الدولي على التفاوض للحصول على قرض في غضون ما تبقى من أسابيع سنة 2021 شبه مستحيل بسبب الزيادة في كتلة الأجور التي كانت من ضمن الثماني شروط التي ألزم بها الصندوق الحكومات المتعاقبة، فإنه لم يبقى للحكومة وفق سياساتها الاقتصادية المتبعة إلا الالتجاء للبنك المركزي وذلك عبر البنوك وإصدار رقاع الخزينة ليتم اكتتابها من طرف البنوك وشراؤها في نفس اليوم من طرف البنك المركزي التونسي، وهو بمثابة ضخ أوراق نقدية في السوق بدون زيادة الثروة، وهو ما يسمى عند الغربيين "la planche à billets" وهو ما يؤدي إلى التضخم وغلاء الأسعار وتدهور في قيمة سعر صرف الدينار، "-la mon naie peut perdre de sa valeur."

ما يجب على الشعب التونسي فعله

والدولة بذلك تريد تحميل الشعب التونسي السياسات العقيمة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، فضخ مليارات في السوق بدون زيادة في ثروة البلاد سيؤدي بالضرورة إلى غلاء الأسعار وتدهور في قيمة الدينار، ما يعني بالضرورة سرقة مدخرات الناس النقدية التي ستتآكل قيمتها الشرائية، ولنا فيما حصل بمصر ولبنان خير مثال فقد خسر أهل مصر نصف مدخراتهم بسبب التضخم الناتج عن تهاوي العملة، أما في لبنان فقد خسر الناس 75٪ من مدخراتهم

ولذلك فإننا ننصح الشعب التونسي بتحويل مدخراتهم النقدية إلى ذهب أو عقار أو غيرها من الأموال ذات القيمة الثابتة سواء الأموال المنقولة وغير المنقولة حتى لا يتعرضوا لسرقة مدخراتهم.

سبب الأزمة:

إن عجز الميزانية الذي تعاني منه تونس بشكل مستمر ليس سوى مظهرا من مظاهر فساد النظام الرأسمالي الذي فرضته الدول الكبرى على بلادنا فمكّن من خلال تشريعاته الاقتصادية من وضع سياسات اقتصادية عقيمة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية ونهب ممنهج لثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية باسم الاستثمار الخارجي.

من أين نأتي بالموارد الاقتصادية؟

بخلاف ما صرح به سابقا محافظ البنك المركزي مروان العباسي على اذاعة "اكسبراس اف ام" في 16 ماي 2019، "احنا مش بلاد متاع نفط ولا حتى فسفاط، متاع عمل وتصدير وخلق استثمار"، فإن الحاجة الآنية لتعبئة الموارد تكون في البحث عن موارد البلاد الموجودة للاستفادة منها لسد العجز في الميزانية، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار وهي تعادل مساحة ستة دول أوروبية (هولندا وبلجيكا وسويسرا ولوكسمبورغ ومالطا وقبرص)، ومساحة الأراضي الفلاحية10,5 مليون هكتار، منها حوالي 5 مليون هكتار قابلة للزراعة وهي بمعدل 2.5 هكتار لكل عائلة، و5.5 مليون هكتار غابات ومراعي، وتنوّع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة من بقول وخضروات وفواكه وغلال، وتملك تونس ثروة حيوانية هائلة من الأغنام والماعز والأبقار والإبل، وساحل يمتدّ 1200 كلم يوفر ثروة سمكية هائلة إذا وقع استغلالها على أحسن وجه، وحسبما تسرب من دراسات فإن تونس تملك مخزون كبير من الغاز، فحقل ميسكار وحده يوفر لتونس60٪ مما تحتاجه البلاد من الطاقة ولكن وقع تسليمه للشركات الأجنبية وتدفع الدولة لهم مليارات دينار بالعملة الصعبة مقابل ما تنتجه أرضنا من الغاز، كما تملك تونس احتياطي هائل من النفط تشهد بذلك عشرات الشركات الأجنبية المنتشر في طول البلاد وعرضها وتنهب النفط دون عدادات ودون حسيب ولا رقيب، وتملك جبال تونس المعادن الثمينة وغير الثمينة والمعادن النادرة، مثل الحديد والجبس والرخام واليورانيوم والحديد والنيكل والزنك والفسفاط وغيرها، وللعلم فقد كانت تونس تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الفوسفات وفق تقرير الاتحاد العربي للأسمدة.

كما تملك تونس موقعا استراتيجيا هاما، ورصيدا بشريا شبابيا هائلا، فعدد سكان تونس يزيد عن11 مليون نسمة؛ أغلبهم في سن العطاء، ولهم كفاءات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية، ومصانع للإسمنت والحديد، وبعض الخدمات التي تحتاج إلى تطوير.

إن عدم استخدام الطاقات والموارد المتوفرة يؤكد أن الدولة غير مسموح لها باستغلال هذه الثروات بالشكل الذي يجعلها تتحرر من سيطرة الدول الكبرى ومؤسساتها المالية، فصار حتما عليها أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الناس، والى القروض المحلية والأجنبية، أي من الدول الكافرة المستعمرة، مع ما تجره على البلاد من عواقب وخيمة.

علاج الأزمة:

إن العلاج الجذري لهذه الحالة من التردي المعيشي، إنما يكون باستهداف سببها، أي النظام الرأسمالي المتوحش، حيث يتغير الحكام ولا يتغير النظام، فالقاسم المشترك بين الحكومات المتعاقبة هو النظام الاقتصاد الرأسمالي و أذرعته المالية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لذلك لا بد من العمل على تغيير النظام، وهو لا يكون إلا بحمل الإسلام، بوصفه نظاماً للحياة، في ظل كيانه السياسي، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي يسعى لإقامتها حزب التحرير، من خلال دعوة المخلصين من أهل القوة والمنعة، لاسترداد سلطان الأمة المغتصب وإقامة شرع الله الحنيف.

فدولة الخلافة هي دولة رعاية تُؤَمِّنُ لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتوفر الحاجات الأساسية للأفراد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعية من صحة وأمن وتعليم، وهي على النقيض تماما من دولة الجباية، المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن الدولة التي جعلت معظم الناس في تونس يعانون الفقر والمرض والبطالة وسوء الرعاية، والنظام الاقتصادي لحزب التحرير متاح لمن يريد أن يطلع عليه من الخبراء والمفكرين وأهل الرأي وهو جاهز للتطبيق فورا.

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

التحرير

مازلنا في نظام ما قبل الثورة...

أ. أحمد بنفتيته

تتكثّف الأزمة في تونس وتتعمق في بعديها السياسي والاقتصادي، لتؤدّي حتما إلى اهتزاز اجتماعي، ستكون نتائجه غير متوقّعة..

اقتصاديا بلغت نسبة التضخم في تونس 6.3 بالمائة حسب المعطيات الرسمية, وأكثر من 18 بالمائة نسبة البطالة وفق إحصائيات 2021، وعجز في الميزان التجاري فاق 1500 مليار مع مديونية 30 مليار دولار أي قرابة 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جرّب "سياسيو البلاد" كل الوصفات الغربية التي ألقيت عل مسامعهم طوعا وكرها, ولكن الأزمة تستفحل يوما بعد يوم. لقد عجز النظام في تونس منذ التسعينات إلى اليوم عن إيجاد الحلول الحقيقية والمناسبة للأزمات الهيكلية والدورية للمجتمع والدولة، إذ أنّ النظام اعتمد مقومات وأساليب مترابطة لتحقيق استمراره ولدعم موقعه ومكانته داخليا وخارجيا من خلال استعمال أدوات الهيمنة بشكل أساسي، وهي أدوات تستند رئيسا على القوّة والجبر، أي القوة المادية التي يتم تنفيذها بالأمن والجيش عند الاستثناء واستعمال الإعلام والتعليم والثقافة والمال والايديولوجيا المحبكة لتأكيد تلك الهيمنة.

إنّ تركيبات النظام التونسي وأسسها السياسية والاقتصادية ظلّت في طبيعتها وجوهرها ثابتة لم تتغيّر منذ التسعينات، في الاعتماد على اقتصاد الجباية والارتباط بالمتروبول المالي العالمي مع بروز فئة من الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج لتلعب دور الوسيط مع الشركات متعدّدة الجنسيات لضمان مصالحها في تونس لقاء الحصول على عمولة.

يمكن أن تتغير السلطة ولكن النظام يظل ثابتا. فالمفهوم الدقيق للثورة يفترض وجود حزب أو تكتل ثوري له برنامج للتغيير الجذري والقطع مع المنظومات القديمة وقيمها الفكرية والثقافية والاقتصادية، والانتقال من نظام إلى آخر.

إنّ مفهوم الثورة بمعناه العلمي، يفترض التغيير الثوري الجذري في اتجاه التقدّم في التاريخ والفعل والمفهوم للتأسيس لمجتمع ودولة جديدين وقيم أخرى تختلف عن القيم القديمة، إنها عملية قطع مع مرحلة وإعلان مرحلة جديدة لها قيادتها الثورية وبرنامجها الثوري.

بناء على ذلك فإنّ إسقاط السلطة السياسية بسقاط من هو على رأس الحكم في تونس ووجود زخم ومواجهات مع جموع من الثائرين الغاضبين على سياسات معينة لا يعني ثورة بمفهومها القاطع والفاصل.. فالبديل لم يكن ثوريا إذ كان من قلب السلطة التي تمّ إسقاطها. إذ أمّن الرئاسة والانتقال الديمقراطي، رئيس برلمان زين العابدين بن علي، فؤاد المبزع. أما في المستوى الاقتصادي فلم يتغيّر شيء في دواليب الإقتصاد وتداول المال بين أيدي مجموعة خاصة وكذلك النموذج الإنتاجي وبقيت نفس طبيعة الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي مهيمنة.

لقد تغيّرت السلطة السياسية بأشكال متعددّة مثل الشكل الثوري في 14 جانفي 2011 أو الشكل الانتخابي سنة 2014 بعد الإطاحة بالترويكا على خلفية الاغتيالات السياسية أو الشكل "الانقلابي/ التصحيحي/الاستثنائي" الذي أعلن عنه قيس سعيد يوم 25 جويلية 2011 أو من خلال الأمر الرئاسي عدد 171 لسنة 2021..

إنّ السلطة تغيّرت بأشكال متعددّة ولكن النظام ظلّ قائما كما هو. وبالتالي فإنّ المحتجين في القصبة سنة 2011 كانوا يطالبون بإسقاط النظام "الشعب يريد إسقاط النظام" وليس التغيير السياسي الجزئي.

إنّ النظام السياسي الراهن القائم في تونس هو نفسه النظام الذي تمّ إعلانه منذ تسلم بورقيبة قيادة البلاد عندما انتهج النهج الليبرالي، والذي تمّ بناؤه على أسس ومفاهيم ترضي المستعمر الفرنسي آنذاك وتبني دولة على مقاسه ووفق وجهة نظره وما يخدم مصالحه داخلها وخارجها.

إنّه كما لا يمكننا أن ننتظر من المناخات المسمومة أن تعطي هواءً نقيًا، لا يمكن أبدا أن ننتظر تغييرا جذريا أو حتى ملموسا بعض الشيء في حياتنا اليومية من نظام خاتل وتلاعب بالقضايا المصيرية لتونس وأهلها, ولبّس على الناس الحقّ بواجهات وأقنعة مخادعة مصنوعة بأيدي أجنبية معادية بالأساس لهذا الشعب المسلم, الذي خدع مرات ومرّات, بالانتخابات المغشوشة وبالتفويض للحكم على أساس القوانين التي تسن على مقاس الأهواء والنزوات والمصالح البشرية... أي أنّ إعادة نفس الظروف التي أدّت إلى الانتفاضة الثورية سنة 2011 سوف تؤدّي حتما إلى نفس النتائج وليس خلافها.

الديمقراطية بصنفيها التمثيلي والمباشر ظلمات بعضها فوق بعض.

أ. حسن نوير

وجد متخذو الديمقراطية إلاها الفرصة في التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس «قيس سعيد» ليجددوا ولائهم لعجلهم الذي صنعه لهم «سامرو» الغرب الكافر وأثر فيهم خواره وظلوا له عاكفين طيلة قرن من زمن, أي منذ أن غُيب الإسلام عن الحياة وانصاع حكام المسلمين لوساوس شياطين لندن وباريس وواشنطن وحكموا بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى.

لقد هبّ مشعوذو الديمقراطية هبة الرجل الواحد وأعلنوا النفير للذود عن إلاههم, فهم يرون في «قيس سعيد» بعد تدابيره الاستثنائية ذلك المارق عن تعاليم الديمقراطية وواحدا من كبار العصاة.. ففي تجميده للبرلمان وتعليقه للدستور ارتكب إثما عظيما يستوجب التوبة فورا والعودة لما تأمر به الديمقراطية، وما عليه إلا أن يأخذ الدستور الذي صيغت بنوده وفصوله وفق إملاءات وتوجيهات عرّاب الدساتير الوضعية في بلاد المسلمين «نوح فلدمان» بقوة ولا يتوانى في الالتزام بما ورد فيه من فصل الإسلام عن الحكم وتغييب أحكامه عن حياة المسلمين. وحجتهم في تقديس الدستور أنه نابع من إرادة الشعب, فهو الذي من يمثله في المجلس التأسيسي وبعدها انتخب ممثليه في البرلمان الموالي, و«قيس سعيد» بتعليقه للدستور وحله للبرلمان داس على إرادة الشعب, وبالتالي تجرأ على إلاههم الذي أمر بأن يكون الحكم للشعب, فالشعب هو من يحكم نفسه بنفسه من خلال انتخاب من يمثله في البرلمان الذي ينوب أعضاؤه الشعب في التشريع, وهذا ما يسمونه بالديمقراطية التمثيلية التي عضّ عليها بالنواجذ المسبحون بحمد الحضارة الغربية ولم يبغوا عنها حولا, فرئيس حركة النهضة «راشد الغنوشي» سكب الدموع أنهارا وكاد يموت حزنا وكمدا على الديمقراطية التي استباح الرئيس حرمتها بتدابيره الأخيرة, وعاضد «الغنوشي» بقية الركع السجود في محراب الديمقراطية وتحديدا الديمقراطية التمثيلية, وبذلوا قصار جهدهم لتجييش الشارع وحشد الناس لنصرة الديمقراطية, وقد روجوا لفكرة أن الناس همهم الوحيد هي الديمقراطية فهي قبل الخبز وقبل الكرامة إن لزم الأمر. في المقابل استمات «قيس سعيد» في الدفاع عن توجهاته وتدابيره واستنفد أو يكاد كل جهده في تبرئة نفسه من «موبقة» تمرده عن الديمقراطية وخروجه عن تعليماتها, فخرج مرارا وتكرارا وأكد أنه لم ولن يحيد قيد أنملة عن النهج الديمقراطي وأن ما أقدم عليه ما هو إلا تصحيح لمسار انحرف عن الديمقراطية التي لم تُطبق على الوجه الأمثل, فالديمقراطية هي حكم الشعب للشعب ومن الخطأ بمكان أن يكون هناك من ينوب الشعب في التشريع وسن القوانين, ولو انتخب الشعب من ينوبه ويمثله يجب أن يكون الشعب هو من يسن القوانين التي ترعى شؤونه بنفسه بشكل فعلي وحقيقي, وهذا ما يسمى بالديمقراطية المباشرة وهذا ما يعمل «قيس سعيد» على تجسيده, وبهذا فهو يعتبر نفسه بريئا من الذنوب التي يرميه بها خصومه, فهو لم ولن يعصي للديمقراطية أمرا, وهو الأكثر تكريسا لفكرة حكم الشعب للشعب على عكس ما يدعيه كبار سدنة وكهنة المعبد الديمقراطي أمريكا وأشياعها بأنهم يطبقون وملتزمون بتعاليمها, ودليله على ذلك هو وجود برلمانات وحكومات تنوب الشعب في الحكم وتسيير شؤونه, والحال يجب أن يكون الحكم للشعب بصفة مطلقة ولا يمثله أو ينوبه أحد في حكم نفسه بنفسه, وهذا ما جعل الرئيس سعيد لم يغفل ولو مرة قبل وخلال وبعد اتخاذه إي إجراء بترديد شعار «الشعب يريد» أو «هذا ما أراده الشعب»، وغيرها من الشعارات التي يرمي من وراء ترديدها إلى كونه لا إرادة فوق إرادة الشعب.

إذن فالديمقراطية بشقيها, التمثيلي والمباشر, تجعل الحكم للشعب فهو الحاكم ولا حاكم غيره, وهو الذي يشرّع سواء انتخب من ينوبه في منازعة رب العالمين في حق التشريع أو قام هو مباشرة بهذا الإثم الكبير, فالحكم بغير ما أنزل من أكبر وأعظم الآثام، فالله هو خالق الكون وهو من يسيره بإرادته وقدرته وحكمته, ولو ترك سبحانه تدبير شؤون الكون للأهواء لعمّ الفساد فيه, وفي هذا يقول تعالى: {ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن} [المؤمنون: 71]. والفساد ذاته سيعم حياة الإنسان لو تُرك لهواه وشرع بما يمليه عليه هواه وحكم بما يقتضيه هواه, كما هو حال الديمقراطية التي أطلقت العنان لأهواء البشر ليكون الحكم وفقها لا وفق إرادة الله سبحانه وتعالى, وما تعانيه البشرية من ضنك وشقاء يكفي مؤونة توضيح فظاعة الديمقراطية وتوصيف إجرام من يتشبث بأسمالها البالية ويسعى لخنق الناس بها, كما يفعل حكام المسلمين اليوم دون استثناء.

واقع التجاذبات السياسية
داخل المنظومة القضائية في تونس

. الدكتور مراد معالج، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية تونس

القضاء ركيزة أساسية في المجتمع والدولة، فإذا صلحت المنظومة التشريعية وكان الحكم راشدا والقضاء عادلا صلحت المعاملات بين الناس، وإذا فسد عنصر منها فسدت المعاملات.

ومسألة القضاء في الإسلام باب أساسي من أبواب الأحكام الشرعية التي تنظم الحياة السياسية، فالقاضي في الإسلام يحمل مسؤولية جبارة ومهاما مختلفة حسب الإختصاص والصلاحيات، ومن مهام القاضي في الدولة الإسلامية الفصل بين خصومات الناس ومنع ما يضر حق الجماعة، والنظر في تهم فساد أجهزة الدولة سواء كانت تهما في حق مسؤولين في الدولة أو في حق رئيس الدولة، ولا يتمتع الرئيس في دولة الخلافة بحصانة سياسية خلاف رؤساء الدول العلمانية في العالم.

أما موضوع القضاء في تونس، فمنذ حقبة الإستعمار الفرنسي مرورا إلى ما بعد فترة الإستقلال المزعوم في عهدي بن علي وبورقيبة ثم إلى فترة ما بعد الثورة وإلى ما بعد الإجراءات الاستثنائية التي أصدرها الرئيس قيس سعيد في 25 جويلية 2021، وموضوع القضاء في تونس يخضع للمحاصصة السياسية ويشهد عملية متواصلة للتطويعه حسب التغيرات الطارئة على المشهد السياسي التونسي.

فلا نلاحظ اختلافا جوهريا من حيث التعامل مع موضوع القضاء بالنسبة للحكومة التي عينها أخيرا قيس سعيد مقارنة بالحكومات السابقة قبل إجراءات 25 جويلية، بل جل الحكومات استثمرت في جهاز القضاء لتصفية الخصوم السياسيين وإخراجه عن وظيفته الأساسية في المجتمع.

فالرئيس قيس سعيد مثلا قد ركز في عدة مناسبات وخاصة منذ إجراءات 25 جويلية2021 على مسألة «تطهير القضاء» وصرح بأن «الفساد موجود في جزء من القضاء التونسي» وأن «بعض القضاة تسللوا إلى قصر العدالة لخدمة أحزاب سياسية» .. ثم يصدر مجلس القضاء العدلي الأعلى بتونس بعد تصريح قيس سعيد جملة من العقوبات التأديبية في حق عدد من القضاة مثل إيقاف بعضهم عن العمل. لكن هذا المشهد يذكرنا بعمل وزارة العدل بعد الثورة سنة 2012، فقد صرح وزير العدل (السلطة التنفيذية آنذاك) بنفس الشعارات على القضاء التونسي التي صرح بها الرئيس قيس سعيد بعد قرارات 25 جويلية التي مكنته من الإمساك بالسلطة. فكلاهما صرحا بعناوين مثل: «تطهير القضاء من القضاة الفاسدين» و«إصلاح المؤسسة القضائية»..

إن هذه السياسة التي يتبعها حكام تونس منذ الثورة تجاه القضاء تؤكد أن القضاء في تونس لا يتمتع باستقلالية القرار عن الحكومة أو رئاسة الدولة، ويتبين وهم استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية في الدولة العلمانية. فكيف يكون القضاء مستقلا والقضاة في تونس يمتهنون مهنة القضاء باعتبارهم عمالا موظفين يتم تعيينهم أو عزلهم من طرف وزارة العدل التابعة لجهاز الحكومة وسلطة الدولة؟!

كذلك لا تخفى عنا محاولات الدول الأوروبية للتدخل في عمل المنظومة القضائية في تونس وذلك عن طريق التمويل المشروط كبرنامج الإتحاد الأوروبي لدعم إصلاح القضاء التونسي لسنتي 2012 و2015 حيث يبلغ حجم التمويل لهذا البرنامج الأوروبي 40 مليون اورو، وتحتوي بنود هذا التمويل على إملاءات سياسية تشترطها دول الإتحاد الأوروبي للتأثير على مسار عمل المؤسسة القضائية على المستوى الهيكلي والفكري، وهذا الدعم مشروط بما يسمى الإنتقال الديمقراطي في تونس للحيلولة دون وصول المشروع الإسلامي إلى الحكم والدولة وإقصاء الإسلام عن التشريع والقانون.

في الحقيقة، إن أسباب الأزمة التي تشهدها المنظومة القضائية في تونس هي أسباب جوهرية تتعلق بطبيعة النظام العلماني القائم. فالوجه الرئيسي لأزمة القضاء في تونس يتمثل في احتكام العمل القضائي للتشريع الوضعي العلماني وتغييب التشريع الإسلامي على مستوى القوانين التي يقضي بها القاضي.

أما الوجه الثاني لأزمة القضاء في تونس يتمثل في عجز النظام العلماني عن توفير آليات جدية للقاضي كي يتمكن من التحقيق في قضايا الفساد السياسي لأنه محدود الصلاحية في هذا المجال، ولأن الحكام في الدولة العلمانية يتمتعون بحصانة قضائية تمكنهم من الإستبداد والتخلي عن مسؤولياتهم تجاه الناس.

لن يصلح حال القضاء إلا في ظل دولة الإسلام، لأن أحكام الإسلام أحكام عادلة، باعتبارها من لدن حكيم خبير، لذلك تكون لها هيبة لدى القاضي وعامة الناس على حد سواء، فالقضاء بأحكام الإسلام يحضى بالرضا والقبول لدى القاضي المسلم الذي أصدر الحكم أو لدى المحكوم، لأن أحكام القضاء هنا تتناسب مع حال المسلمين وعقيدتهم الإسلامية.

كما يتمتع القاضي في دولة الخلافة بصلاحيات فعالة تمكنه من تحقيق العدالة ويكون إخباره بالحكم الشرعي على وجه الإلزام والتنفيذ. ونسأل الله أن يعجل بقيام دولة الخلافة التي ستؤسس لقضاء عادل وفعال.

المعطلون عن العمل:
احتقان شديد، وخيبة أمل أشد..
فإلى متى الإعراض عن نظام الإسلام يا شباب تونس؟

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، يوم الجمعة 19 نوفمبر 2021 بقصر قرطاج، نصر الدين النصيبي، وزير التشغيل والتكوين المهني والناطق الرسمي باسم الحكومة.

وأفادت رئاسة الجمهورية، في بلاغ، بأن اللقاء تطرّق إلى اللقاء الذي جمع رئيس الدولة، ظهر يوم الجمعة، بعدد من الشباب المعطل عن العمل ومن أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم.

وقال النصيب، إثر اللقاء، «الرئيس كان صادقا مع الشباب وأعلمهم أنه لا وجود لمصطلح يطابق مصطلح تفعيل القانون لأن القوانين تطبق وأبلغهم أنّ الجهات التي أصدرت هذا القانون لم تكن لها نية تطبيقه إنما فقط كانت تسعى للكذب عليهم وبيعهم أملا وأحلاما زائفة».

وأضاف النصيبي، "أنّ رئيس الجمهورية قيس سعيد أكّد للمعطين عن العمل أن الوظيفة العمومية نظرا للضغط الكبير الذي عليه ولا يمكن أن تستوعب المزيد من الموظفين وأعلمهم بوضوح أنه لا يمكنه بيعهم الأحلام الزائفة مثلما فعل من صاغوا القانون عدد 38، لافتا إلى أن الرئيس أعلمهم أيضا أنه باق على العهد وسيعمل بمعية جميع أعضاء الفريق الحكومي على إيجاد حلول كفيلة في إطار توجهات ومشاريع جديدة تجعل منهم قوة اقتراح وخلق الثورة لهم ولجهاتهم وقد وجه توصياته لي شخصيا ولبقية أعضاء الحكومة لنعاضده في مجهود وضع تصورات دقيقة في أقرب وقت ممكن».

يذكر وأن ممثلة المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا المشمولين بالقانون 38، يسرى ناجي، أكدت أن رئيس الجمهورية قيس سعيّد عبّر عن رفضه تفعيل القانون عدد 38 في وذلك خلال اللقاء الذي جمعهم به يوم الجمعة 19 نوفمبر 2021، في قصر قرطاج.

وبينت ناجي أن سعيّد قال أن لقانون عدد 38 لسنة 2020 والمؤرخ في 13 أوت 2020 والمتعلق بالاحكام الاستثنائية للانتداب في القطاع العمومي أو ما عرف بقانون الانتداب في القطاع العمومي لمن تجاوزت بطالتهم الـ10 سنوات، تم سنّه للتعجيز. ولفتت إلى أن سعيّد اعتبر أن هذا القانون تم وضعه حتى لا يُطبّق خاصة بعد الانتدابات التي تم القيام بها في وقت سابق وحاليا لا توجد أي إمكانية للإنتداب.

ومباشرة بعد نشر الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية مخرجات اللقاء الذي جمع الرئيس ووزير التكوين المهني والتشغيل، تظاهر العشرات ممن طالت بطالتهم من المنخرطين في التنسيقية الجهوية «الإنتداب حقي» أمام مقرات ولاية سيدي بوزيد ورفعوا شعارات احتجاجية رافضة لما أعلنه الرئيس معلنين أنه أخلف وعده إياهم بالتشغيل والحياة الكريمة.. وكذلك في ولاية قفصة ونابل والمنستير، وفي ولاية القصرين حيث اقتحم عدد من الشباب الغاضب مقر الولاية بعد أن تمكنوا من تسور السور الخارجي. وأعلنوا الدخول في اعتصام مفتوح.

التحرير:

أولا لا بد من التذكير بأن الرئيس قيس سعيد كان قد ختم ونشر القانون المذكور في أوت 2020.. واليوم تراجع عنه بعد أن اعتبره من قبيل بيع الأوهام الغير قابلة للتنفيذ.

كما أكدت رئيسة حكومته، نجوى بودن، في بلاغ صادر عن رئاسة الحكومة يوم 29 أكتوبر 2021 ان القانون 38 سيكون من أولويات حكومتها، وانه مسألة وطنية، وأعلنت في الصفحة الرسمية للحكومة بتاريخ 29 أكتوبر انه تمت المصادقة على تفعيل القانون المذكور وإدماج المعنيين ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2021.

يؤكد الواقع المتأزم في البلاد وواقع الإفلاس الذي تعيشه حقيقة أن الرئيس بصدد بيع أوهام جديدة، وأن الشركات الأهلية التي وعد بها لن تكون إلّا تسويفا وأوهاما أخرى للفئات المحرومة والمظلومة في البلاد، ثم إن مسألة التشغيل في تونس حسم فيها منذ سنوات بعد أن خضعت الحكومات المتعاقبة لإملاءات صندوق النقد الدولي وعلى رأسها «التخفيض في كتلة الأجور وإيقاف الإنتداب» وهو ما تم واقعا، حيث توقفت الإنتدابات في الوظيفة العمومية منذ سنوات وتم الإتفاق على تسريح آلاف الموظفين..

فالبطالة كغيرها من الآفات والمشاكل التي أفرزتها المنظومة الرأسمالية الجشعة، ونظامها الاقتصادي الرأسمالي المطبّق الذي لا يورث سوى النكبات والأزمات، حيث أنشأ الطبقية في المجتمعات وزاد من نسبة العاطلين عن العمل واستنزف مدخرات الناس وثرواتهم وحطّم اقتصادات معظم الدول في العالم.

وإن ما صرّح به الرئيس هو جانب من نظرة الدولة الرأسمالية لرعاياها، وأنها لا تنظر لهم نظرة الرعاية التي أوجبها الله سبحانه وتعالى.

إما الدولة في الإسلام هي دولة رعاية، وليست دولة جباية كتلك التي عبر عنها الرئيس سعيد في الترسانة الجبائية التي أقرّها في الميزانية التعديلية التي أصدرتها وزارة المالية. ومفهوم الرعاية هو أن الدولة ترعى رعاياها، كما يرعى الأب أبناءه، يطعم جائعهم، ويكسو عاريهم، ويسكنهم حيث يسكن، ويقوم على توفير مراكز العمل لهم، والعلاج لمريضهم، ويؤمّنهم من كل خوف، هذه هي حقيقة الرعاية الواجبة على الدولة في الإسلام، لقوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، لذلك كانت الدولةُ شرعاً ضامنة لإشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد الرعية فرداً فرداً.

أما لعلاج قضية البطالة، فإن واجب الدولة شرعاً هو إيجاد الأعمال لكل من يحمل تابعية الدولة، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: «الْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو رئيس الدولة، قد جعل نفقة الفقير الذي لا عائل له على الدولة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ وَمَنْ تَرَكَ كَلاًّ فَإِلَيْنَا».

إن الدولة التي تقيم وزناً لأحكام الشرع، وتسهر على رعاية شؤون الناس، وتحل مشكلة البطالة، هي وحدها دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي يجب على جميع المسلمين العمل لإيجادها في أرض الواقع لينعم الناس تحت ظل أحكام رب العالمين.

وها إن شباب تونس يصطدم في كل مرة بخيبة أمل أكبر من سابقتها، في كل من يعدهم بالرفاه والحقوق في ظل نفس النظام الرأسمالي وآلياته لحكم الخاضعة للنظرة الغربية في التسيير والرعاية، فإلى متى الانخداع بهذا النظام المفلس والإعراض عن نظام الإسلام العظيم الذي فيه عز الدنيا وفوز الآخرة؟؟

ماذا وراء التحرش الأمريكي بالجزائر؟

المهندس وسام الأطرش

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إدراج الجزائر على قائمة «المراقبة الخاصة» للحكومات التي شاركت في «الانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية أو تغاضت عنها»، إلى جانب جزر القمر وكوبا ونيكاراغوا.

وقال بلينكن في بيان، إن بلاده أدرجت دول بورما والصين وإريتريا وإيران وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا والسعودية وطاجيكستان وتركمانستان كدول ذات اهتمام خاص لمشاركتها أو لتسامحها مع انتهاكات «ممنهجة ومستمرة وجسيمة للحرية الدينية».

وصنف المسؤول الأميركي، «حركة الشباب» و«بوكو حرام» و«هيئة تحرير الشام» و«الحوثيين» و«تنظيم الدولة»، و«داعش في الصحراء الكبرى وفي غرب إفريقيا» و«جماعة نصر الإسلام والمسلمين» و«طالبان» ككيانات تشكل مصدر قلق خاص.

وذكر الوزير بلينكن في بيان له أنه «كل عام يتحمل وزير الخارجية مسؤولية تحديد الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستحق التصنيف بموجب قانون الحرية الدينية الدولي بسبب انتهاكاتها للحرية الدينية».

وأوضح أن «التحديات التي تواجه الحرية الدينية في العالم اليوم هي تحديات هيكلية ومنهجية وراسخة بعمق وموجودة في كل بلد». وشدد بلينكن على أن الولايات المتحدة «ستواصل الضغط على جميع الحكومات لمعالجة أوجه القصور في قوانينها وممارساتها ولتعزيز محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات». (قناة الحرّة)

هكذا إذن تستمر أمريكا في وضع المصطلحات والتصنيفات الجاهزة، لتتدخل في أي منطقة من مناطق العالم، وكأن دول العالم مزرعة خاصة لها، مُحاولة بذلكإحالة كبرى الدول الأوروبية على التقاعد الوجوبي وإجبارها على الرضا والتسليم بما هو عليه باقي العالم من الخضوع لسيطرة الأقوياء والأثرياء من أباطرة المال والأعمال في التكساس والسيليكون فالي.

فبعد قلب الطاولة على الانجليز في ليبيا وفرض ورقة حفتر في اللعبة، وبعد جرّ النظام المغربي إلى التطبيع العلني مع الصهاينة فضلا عن إثارة موضوع الصحراء الغربية أين أعلن زعيم البوليساريو هذه الأيام تصعيد الكفاح المسلح ضد المغرب من أجل فرض السيطرة على كامل أراضي الصحراء، وبعد التخلص من أكبر عملاء فرنسا وأشدهم إخلاصا في الوسط الإفريقي وهو الرئيس التشاديالسابق «إدريس ديبي»، وبعد تغيير معادلة الحكم في السودان لصالح عميل أمريكا «عبد الفتاح البرهان» على حساب عملاء بريطانيا، فضلا على مراهنتها على النظام المصري العميل، بعد هذا كلّه نرى أن أمريكا صارت تحاوط أطراف الجزائر من كل جانب، محاولة استغلال هشاشة الأوضاع وتأزمها في تونس ومعركة كسر العظام بين فرنسا وبريطانيا وما سيتبع ذلك من إنهاك لكلى الطرفين، لتتهيأ للدخول لاحقا بحلول أمريكية خالصة قد تستعين فيها بورقة النظام التركي مثلما فعلت في سوريا وليبيا.

في هذا السياق، يأتي إدراج الجزائر على قائمة «المراقبة الخاصة» للحكومات التي شاركت في «الانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية أو تغاضت عنها»، وهو أسلوب قديم تستعمله أمريكا للولوج إلى الأوساط السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال التباكي على وضعية حقوق الإنسان أو الحريات الدينية.

ولا يُتوقع أن يقف الأمر على هذا الإجراء، بل يُفترض أن يكون مقدّمة لسلسلة إجراءات أخرى تحاصر أطراف الجزائر، وتفرض على عملاء بريطانيا الانحناء أمام العاصفة والسير وفق رؤية الإدارة الأمريكية التي يبدو أن لها نفسا طويلا في التعامل مع الملف الجزائري على وجه التحديد.

فحادثة اغتيال ثلاث جزائريين بقصف متأت من جهة الصحراء الغربية كما أكدت ذلك الأمم المتحدة التي استنجد بها النظام الجزائري دون غيرها، هي عمليّة مخابراتية بامتياز، وجريمة تخفي وراءها أصابع أمريكا، المستفيد الأول من تصدع العلاقات الجزائرية المغربية، ما جعل ردود الفعل الجزائرية محتشمة وضعيفة مقارنة بردود الفعل تجاه تصريحات ماكرون المعادية للجزائر. بل قد تكون تصريحات ماكرون نفسها دليلا إضافيا على أن الإدارة الأمريكية قد أعطت الضوء الأخضر لمهاجمة الجزائر ومحاصرتها، وأن إحراج النظام الجزائري وإضعافه هو توجّه أمريكي جديد، ما دفع رئيس فرنسا للمسارعة في إطلاق تصريحات معادية للجزائر مسايرة لهذا التوجّه، ولكن ما لبث أن تراجع عن تصريحاته حين تفاجئ بردات فعل قوية من قبل الرئيس تبون الذي وصل به الأمر إلى سحب سفيره وتغيّبه الشخصي عن المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي انتظم في باريس يوم 12 نوفمبر 2021.

هذا المؤتمر نفسه، كان بدوره فرصة لفهم حجم الاضطراب وحالة الضبابية التي يعيشها القادة الأوروبيون وعلى رأسهم فرنسا وبريطانيا، مقابل جديّة أمريكا في التعاطي مع الملف الليبي وسحب البساط من تحت أقدام الأوروبيين وعملاءهم في ليبيا كمنطلق للمرور نحو تونس والجزائر. ففي المؤتمرات السابقة المنعقدة حول ليبيا، سواء برلين 1 أو 2، اعتادت واشنطن المشاركة عبر وزراء خارجيتها، لكن هذه المرة أرسلت «كاميلا هاريس»، نائبة الرئيس جو بايدن إلى باريس، ما جعل كل مخرجات هذا المؤتمر تصب

في سياق الحلول والرؤى الأمريكية وتأكيد موعد الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وكأن الجمع قد اجتمعوا في باريس فقط من أجل التأكيد على ما سبق وأن أقرّته الإدارة الأمريكية.

من جهة أخرى، وفي سياق الصفعات المتتالية التي تلقتها الجزائر في المدة الأخيرة، فقد كذّبت جامعة الدول العربية مضامين ما ورد في الخرجة الإعلامية الأخيرة عبر صحيفة «لكسبريسيون» الناطقة باللغة الفرنسيةلرمطانلعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج الجزائري، والتي أعلن فيها أن القمة العربية المقبلة المزمع تنظيمها في الجزائر ستكون «فرصة من أجل مساندة الشعبين الصحراوي والفلسطيني».

غير أن جامعة الدول العربية، وفي تصريح خصت به «مدار21»، أوضحت أن «موضوع الصحراء المغربية لم يطرح أبدا على طاولة النقاش أو التداول من أصله، ولن يكون ضمن أجندة القمة المرتقب تنظيمها في الجزائر مارس المقبل».

وشدّد الأمين العام المساعد للجامعة العربية، حسام زكي، في تصريحه للجريدة، على أن «مشروع جدول أعمال القمة العربية المقبلة لم يتحدد، بل ولم يتم إعداده بعد أساسا».

وأوضح المسؤول في الجامعة العربية أن «جدول أعمال القمة يُطرح في اجتماع وزاري يسبق القمة للموافقة على بنوده» مكذّبا تصريحات وزير الخارجية الجزائري الذي «لا يملك صلاحية تحديد بنود القمة أو المواضيع المرتقب مناقشتها بالرغم من عقد هذه الدورة على أرض بلاده».

وردا عن سؤال «مدار21» حول إمكانية التطرق لمستجدات ملف الصحراء المغربية ضمن أشغال القمة المقبلة المزمع تنظيمها في مارس المقبل بالعاصمة الجزائر، خاصة وأن مضامين ما رد في تصريحات لعمامرة حول «الشعب الصحراوي» تعد خرقا لميثاق جامعة الدول العربية، قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية: «أبدا، لن نقبل، وهذا ليس موضوعا مطروحا على أجندة عمل مجلس الجامعة من الأساس».

وهكذا، يُفهم أن الخطوة البريطانية نحو جس نبض جامعة الدول العربية عبر تصريحات وزير الخارجية الجزائري، قد جوبهت بصفعة قوية من قبل حضيرة الحكام العرب التي تسيّرها أمريكا.

ولا يبدو أن مسايرة الإنجليز لأمريكا سيقف عند الحد الذي شهدناه في سوريا وليبيا، لأن كل مقدمات الرضوخ للأمريكان صارت موجودة اليوم في الجزائر، وعلى رأس ذلك موقف الجزائر من النظام السوري المدعوم أمريكيا. حيث استطاعت أمريكا في توقيت مبكر الحصول على موقف تونسي مساير للتطبيع مع النظام السوري، حيث سارعت إلى جمع وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي بنظيره السوري فيصل المقداد على هامش مشاركتهما في أشغال الجزء رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك من 20 إلى 27 سبتمبر 2021. هذا دون أن ننسى في هذا السياق، تلك الزيارة المشؤومة لوزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد إلى سوريا، وإعلانه تطبيع العلاقات مع طاغية الشام في أول زيارة من نوعها لمسؤول إماراتي «كبير» منذ بدء الحرب السورية قبل 10 سنوات، ما يعدّ تحولا في مواقف أحد أكبر عملاء بريطانيا.

ولذلك، ظلت أمريكا تدفع نحو فك ارتباط الأردن والجزائر بالإنجليز فيما يتعلق بالموقف من النظام السوري، وأن يكون التطبيع مع نظام الطاغية بشار ورموزه خيبة جديدة من سلسلة الخيبات التي يصنعها حكام الضرار مسايرة لأسيادهم الصليبيين، تحت عنوان مزيّف هو «لمّ الشمل العربي». وعليه، فإن أمريكا مصرة على رمزية الإعلان عن هذا التطبيع من خلال اجتماع القمة العربية في الجزائر، وإلى عودة دمشق إلى مقعدها في جامعة الشؤم العربية، ولا يبدو أن المواقف الأولية الجزائرية رافضة لهذا التمشي.

إن أمريكا تدرك جيدا، مدى الوعي الذي دبّ في الأمة الإسلامية، ومدى الحيويّة التي تتميّز بها شعوبها، كما تدرك في الآن ذاته مدى أهمية منطقة الشمال الإفريقي التي انطلقت منها شرارة الثورات العربية، ولذلك فهي حريصة كل الحرص على تطويق المنطقة، وعلى تطبيق وصفة الثورات المضادة، وفرضها على الشعوب، لأنها تراها الأقدر والأنجع على محاصرة المارد الإسلامي ومنع خروجه من القمقم، من هذا الباب فإن حرصها على الجزائر اليوم، وعلى تطويع سياساتها لصالحها، صار أكثر من أي وقت مضى، وعليه فإن على الشعوب التي لفظت حكامها أن تسارع بالالتفاف حول القيادة الرشيدة التي تصد مؤامرات الكفار المستعمرين وتردّ كيد الأعداء إلى نحورهم، متى استعادت سلطان الإسلام وأقامت دولته دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وإن أحفاد عقبة بن نافع وطارق بن زياد من المخلصين في قواتنا المسلحة، لقادرون لقلب المعادلة لصالح أمتهم ودينهم، متى اعتصموا بحبل الله لا بحبائل الاستعمار واستعانوا بالله دون غيره، وتوكلوا عليه حق التوكل. قال تعالى: «وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ». الحج/40.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

ذائقة فنّية مشبوهة
قراءة في دلالات الجانب المعماريّ لشارع الحبيب بورقيبة

هناك حقيقة مؤسفة مخجلة يجب أن نستجمع شجاعتنا ونواجه أنفسنا بها مفادها أنّ الذّوق الفنّي لدينا ـ نحن التونسيّين ـ في العناية المركّزة إن لم يكن في غرفة الإنعاش وعزاؤنا الوحيد أنّنا نشترك في ذلك مع كافّة الشّعوب الإسلاميّة إن لم نكن أفضل حالا منهم..ولا أتحدّث هنا عن نخبة أهل الفنّ ـ فهم بطبيعة تكوينهم مغتربون عن حضارتهم وثقافتهم وفنّهم الإسلاميّ ـ وإنّما أقصد سواد الشّعب الذي من المفترض أن يتحقّق فيه الحدّ الأدنى من الذّائقة الفنّية السّائدة وأن يتسلّح بخلفيّة فكريّة واعية بما للفنّ ـ المعماريّ خاصّة ـ من وشائج حميمة مع السّياسة وبما يتيحه التّوظيف السياسيّ للفنّ من مناورات جعلته مصنّفا استعماريّا بامتياز ضمن أسلحة الدّمار الحضاريّ الشّامل. ولكن لا ذوق ولا إحساس لمن تنادي..

لوحة فنّية متكاملة

هذا الإحساس/الاستنتاج يراودني بإلحاح كلّما مررت بشارع الحبيب بورقيبة ـ تحديدا قرب الكنيسة ـ ففي هذه النّقطة بالذّات من العاصمة تنتصب لوحة فنّية بالحجم الطبيعيّ تقرع أنظار المارّين صباح مساء ،وهي ليست باللّوحة السّرياليّة أو التكعيبيّة أو التجريديّة أو التشكيليّة حتّى تمثّل طلسما أو أحجية غامضة ،بل هي إلى الفنّ السّاذج أقرب ،لكن يبدو أنّها متعذّرة وعصيّة على ذائقة التّونسيّ الفنّية الضحلة.. مكوّنات هذه اللّوحة ثلاثة :تمثال ابن خلدون بما هو رمز للحضارة الإسلاميّة لاسيّما وأنّ في خلفيّته باب بحر والمدينة العتيقة.. كاتدرائيّة الكنيسة بما هي رمز للحضارة الغربيّة المسيحيّة لاسيّما وأنّها متوازية مع سفارة فرنسا..الإطار المكاني بما هو نقطة التقاء المدينة العتيقة بالمدينة الحديثة بما يمثّله كلّ منهما من فضاء ثقافيّ حضاريّ عقائديّ وموروث قيميّ تراثيّ متضادّ حدّ التنافر والشّطط..أمّا معالم هذه اللوحة الفنّية والرّسالة الكامنة طيّها فتتحقّق بتضافر مكوّناتها وائتلاف مفرداتها وانتظام عناصرها بشكل مخصوص شخصيّا لا أراه اعتباطيّا عشوائيّا بل مقصود ومدروس بدقّة وخبث وينسل من خيار ثقافيّ حضاريّ محدّد ويعبّر عن موقف عقائديّ سياسيّ يحيل على انتماء ووجهة نظر في الحياة ،وهذا مبدئيّا بديهيّ ومشروع بل مطلوب شرط أن يعكس هويّة المدينة ومن ورائها البلاد والعباد لاسيّما واللّوحة تنتصب سافرة في الشّريان الرّئيسيّ للعاصمة الذي من المفترض أن يكون بمثابة بطاقة تعريف الدّولة والشّعب تعكس أمجادهم وموروثهم العقائديّ والتاريخيّ..ومكمن المفارقة أنّ بطاقة تعريف تونس شاهد زور يكرّس خيارا متنافرا مع هويّتها وانتمائها حدّ التضادّ هندسة وفنّا وأنشطة ومكوّنات :فتمثال ابن خلدون بما هو منحوتة فنّية يمثّل بذاته وبالإطار الذي احتواه وبالعناصر التي أثّثته لوحة فنّية متكاملة بمثابة كتاب مفتوح ينطوي ـ لمن يحسن قراءته ـ على رسالة ذات مضمون سياسيّ تترجم عن توجّه النّظام وخياراته الفكريّة والسياسيّة منذ مسرحيّة ما يسمّى بالاستقلال..

توظيف استعماريّ

فالفنّ من هذا المنظور سلاح خطير وباب مشرع على السياسة ،وفرنسا أيّام الاستعمار كانت سبّاقة في ولوجه مستغلّة نفس الإطار موظّفة نفس المكوّنات والعناصر متكلّمة بنفس المفردات الفنّية لكن لتخطّ رسالة عنصريّة تبشيريّة بغيضة تلخّص مشروعا استعماريّا تنصيريّا تغريبيّا :فقد شيّدت كاتدرائيّة عملاقة طرازها قوطيّ كنسيّ مستفزّ تزاحم قبابها المهيبة السّحاب وتتجاوز عظما وارتفاعا وفخامة جميع المباني المحيطة بها فارضة نفسها كأهمّ معلم في المدينة ،وحرصت على أن تكون واجهتها فخمة جذّابة محلاّة بصور وتماثيل الملائكة والقدّيسين والأنبياء في حركة استعراضيّة رامت من ورائها الإيحاء بعظمة الدّيانة المسيحيّة ومراودة البسطاء وضعاف النّفوس كما فعلت مع الأفارقة جنوب الصّحراء..ثمّ نصبت أمام مدخل الكنيسة تمثالا ضخما لمنظّر الاستعمار الفرنسيّ وعقله المدبّر وأحد غلاة المعمّرين السيّئ الذّكر (جول فيري) الذي ادّعى أنّ الشّعب التونسيّ المسلم الأبيّ مجرّد (غبار من الغرباء) ،وقد جسّده هذا التّمثال ضعف حجمه الطبيعيّ واقفا مزهوّا بنفسه في شموخ وتحدّ وعند قدميه امرأة بدويّة تمثّل تونس منحنية في أسمالها البالية ترهقها ذلّة تقدّم له عرجونا من التّمور وتحاول عبثا لفت انتباهه وهو يتجاهلها في تكبّر واستعلاء مشوبين باحتقار واستهزاء..وهي لوحة تقطر عنصريّة وفظاظة وعنجهيّة وتمثّل إهانة وامتهانا واستخفافا بتونس أرضا وشعبا وتاريخا وحضارة..ولأنّها خُطّت بأيد استعماريّة سافرة ونطقت بلغة (مشلوق بها) وبمفردات فنّية تجمع بين البساطة والاستفزاز فقد كان من اليسير على الشّعب التونسيّ أن يفكّ شيفرتها وأن يتحيّن أولى الفرص لمحوها والثّأر منها ،لذلك طالب مشائخة جامع الزّيتونة وتلامذتهم منذ فجر الاستقلال بإزالة ذلك التّمثال المهين الذي حرص (المجاهد الأكبر) على الاحتفاظ به في حركة رمزيّة تشي بتوجّهه السياسيّ.. والطّريف أنّ (الزّوائنة) عمدوا في إحدى مظاهراتهم للضّغط على المسؤولين إلى تتويج رأس جول فيري بـ(قصريّة) تطفح نجاسة ممّا أجبر السّلطات على الإذعان وإزالة الأصنام من واجهة الكنيسة وحذف التّمثال من مشهد العاصمة ثمّ استبداله في عهد متقدّم من الاستقلال بتمثال العلاّمة عبد الرّحمان ابن خلدون على نفس القاعدة التي حملت سلفه وباستغلال نفس المفردات الفنّية التي تشكّلت منها اللّوحة الاستعماريّة في حركة من المفترض أن تُفسّر على أنّها لوحة/رسالة مضادّة تتضمّن مشروعا وطنيّا على أنقاض المشروع الاستعماريّ التّبشيريّ التّغريبيّ..لكن المفارقة أنّ الذي حصل لا يعدو أن يكون تلطيفا للرّسالة الاستعماريّة أي تعبيرا عن نفس مضمونها بلغة أقلّ حدّة واستفزازا وسفورا ،وأساليب أكثر غموضا وتعقيدا وإيغالا في الرّمزية وبالتّالي أبعد منالا وأكثر تعذّرا على ذائقة التونسيّ المتواضعة بطبيعتها..

وضعيّة مريبة

أوّل ما يمكن أن يجلب انتباهنا هو هذا التّنافر المشطّ بين تمثال ابن خلدون والإطار المحيط به لاسيّما الكنيسة، فهو يبدو مقحما فيه مسقطا عليه مشكّلا معه نشازا حضاريّا وهذا مريب. ذلك أنّ الجمع بين معلمين لهما إحالات ورمزيّات حضاريّة متباينة متنافرة حدّ الشّطط وبكيفيّة مخصوصة قد أنشأ وضعيّة حمّالة لموقف معيّن من الحضارتين الشرقيّة الإسلاميّة والغربيّة المسيحيّة، والإشكال أنّ ابن خلدون مثّل حجر الزّاوية وقناة التّبليغ ،فهو شكلا وحجما وموقعا ووضعيّة مدروس بدقّة متناهية ليخطّ رسالة بمفردات فنيّة مدادها الذّوق وأبجديّتها الأحاسيس: فظاهر التّمثال ومنطوقه لا يوحي مبدئيّا بشيء مميّز، فهو ـ معزولا عن إطاره ـ لا يعدو أن يكون نموذجا لعالم أصيل إفريقيّة إبّان القرن 14م كما تخيّله النحّات، أمّا باطن التّمثال ومفهومه فلا يتجلّى لنا إلاّ بدراسته في علاقته بسائر العناصر المؤثّثة للإطار مع التّركيز على الإيحاء والرّمز والدّلالة والتّخييل..باختصار يجب بثّ الحياة في التّمثال وتنشيط اللّوحة بكلّ مكوّناتها واستنطاقها والإصغاء بحسّ الفنّان المرهف إلى الهمس المتبادل بين سائر العناصر..فإذا بالحوار يبدو معقودا بين حضارتين أكثر منه بين معلمين ،وهو إلى (الوان مان شو) أقرب إذ تجسّد في شكل إملاء من طرف واحد لانعدام التّكافؤ بين طرفيه على الأقلّ من حيث الحجم والمظهر: فتمثال عادي يتجاوز طوله بالكاد القامة العاديّة للإنسان بهيئة فولكلوريّة قروسطيّة عاطل من جميع مظاهر الفخامة والأبّهة، بإزاء كاتدرائيّة عملاقة تجثم على صدر الموقع مائلة جوانب المكان تتجاوز طولا وفخامة وعظما كافّة المعالم والمنشآت في انسجام وتناغم مع إطار أوروبّي عصريّ يزيدها ألقا وإبهارا..وضعيّة تحمل قسرا على مقارنة (ضيزى) لامتكافئة تسفر بشكل حتميّ وآليّ عن مركّب نقص يفضي لاشعوريّا إلى استصغار الحضارة الإسلاميّة واستنقاصها وتقزيمها في مقابل تضخيم الحضارة الغربيّة المسيحيّة وتعظيمها وتمجيدها والاعتراف ضمنيّا برقيّها وتفوّقها ثمّ التّسليم بانتصارها وهيمنتها..

ذائقة فنّية مشبوهة

وإذا ما تجاوزنا هذه النّظرة الحسيّة العاديّة ـ وهي الأخطر لأنّها في متناول سواد النّاس ـ وتوغّلنا أكثر في ثنايا التّأويل يتعمّق فينا ذلك الإحساس ويتأكّد على لسان ابن خلدون نفسه :فالرّجل يبدو في وضعيّة لا يحسد عليها حائرا تائها على خطّ التّماس بين عالمين مختلفين، متردّدا متذبذبا بين حضارتين وثقافتين ،عالقا بين فكّي كمّاشة ،سفارة فرنسا عن يمينه والكاتدرائيّة عن يساره والدّاخليّة أمامه ،مدفوعا بلهجة بين الإيعاز والإرغام إلى الرّضوخ وتبنّي موقف بعينه من خلال الوضعيّة التي أوقفوه عليها والمكان الذي حشروه فيه وزاوية النّظر التي حدّدوها له :فهو يقف في قفصه ذاك ظهره إلى المدينة العتيقة بما تحيل عليه من رمزيّة ثقافيّة حضاريّة تراثيّة ،ووجهه إلى المدينة الحديثة يرنو ببصره الحادّ إلى الشّمال حيث البحر ومنه إلى الضفّة الأخرى للمتوسّط بدلالاتها الرمزيّة الغربيّة المسيحيّة ،متأبّطا مقدّمته التي أودعها عصارة تفكيره وخلاصة تجربته وأكسبته صيته وشهرته وريادته، عازما على الرّحيل ـ لاسيّما وهو في ثياب السّفر ـ إلى القارّة العجوز موطن السيّد الأبيض مضبوعا بمغناطيسها أسير مدنيّتها وأنوارها..

هذه اللّوحة الفنيّة بما تتضمّنه من رسالة تنتصب في إطار مكانيّ هجين مغترب لا شيء فيه يوحي بأنّه شريان رئيسيّ لعاصمة دولة شعبها مسلم ولا نكاد نلمس فيه ملمحا واحدا يميّزه عن أيّ شارع في إحدى المدن الأوروبيّة :أبراج من الإسمنت المسلّح والبلّور صمّاء بكماء خالية من أيّ مسحة إسلاميّة واجهاتها مقتطعة من فضاء أوروبيّ - لغة ورسما وديكورا ومسمّيات - تحتضن أنشطة عمّقت غربتها ونشازها (حانات - نزل - مطاعم - بنوك - قاعات سينما - سفارات أجنبيّة..) وعبثا نحاول في هذا الخضمّ الفوضويّ أن نجد في طول الشّارع وعرضه ما يُفترض أن يوجد في كلّ مدينة إسلاميّة - مسجدا أو بيت صلاة يتسلّل منها الأذان - فيرتدّ السّمع والبصر خاسئين حسيرين ،مع أنّ الكنيسة تتبوّأ واسطة عقده بشكل مستفزّ..وليكتمل الدّيكور الاستعماريّ تنتصب وزارة الدّاخليّة لتذكّرنا بخيار السّلطة البوليسيّ في تركيع شعبها وحمله قسرا على التغريب..

رسالة استعماريّة

إلى هذا الحدّ تأخذ معالم الرّسالة في البروز شيئا فشيئا ،يبقى أن نجمع شتات مفرداتها وجملها ونتّخذ منها لبنات نقيم بها متن النصّ ليسفر عن المضمون التّالي (الحضارة الإسلاميّة - مختزلة في وجه من أكثر وجوهها عقلانيّة واستنارة واضع علم الاجتماع عبد الرّحمان ابن خلدون - تقف منكسرة ذليلة كسيحة يرين عليها صغار الهزيمة ومهانة الأسر في عقر دارها ،سجينة النّفوذ السياسيّ والعقائديّ للحضارة الغربيّة ،قد أفل نجمها وتجاوزها الزّمن وطواها النّسيان وارتدّ عنها أهلها وتخلّوا عنها :فما أنّ أحد أهمّ أعلامها قد تبرّأ منها وازور عنها وولاّها دبره وأشاح عنها بوجهه واستقبل به الغرب وارتمى في أحضانه متّخذا منه محجّة وقبلة ،قد حمل معه كتبه وعلومه ،فالشّرق ليس أهلا لها والحضارة الإسلاميّة لم تعد جديرة بتلك العلوم ولا بأمثاله من المفكّرين ،فهي حضارة الكتب الصّفراء والأزقّة الضيّقة والظّلام والأوساخ والنّشاز والرّوائح العطنة..أمّا الحضارة الغربيّة فهي حضارة التّنوير والعلوم والنّظام والتّناسق والانسجام والنّظافة والبراح ،وهي الأجدر بالاحتذاء والاقتداء والأولى باحتضانه وتقدير علومه حقّ قدرها)..وهي رسالة لا تختلف جوهريّا عن تلك التي خُطّت بأيدي الاستعمار عدا أنّها لطّفت شكلا بلمسة فنيّة خبيرة حوّلتها من مرسوم استعماريّ وقح إلى بيان سياسيّ لبق يخلّد انتصار الخيار البورقيبيّ التغريبيّ الذي يدير ظهره لموروث تونس الثّقافيّ والحضاريّ ويعتبره (جوادا خاسرا) وعبثا حائلا دون التقدّم ،على الخيارين الزّيتوني الإسلاميّ والعروبيّ اليوسفيّ..وإنّه لمن الأميّة الفنيّة والغباء الذّوقيّ ألاّ نتفطّن إلى هذا النصّ الخطير المهين المنثور في الهواء الطّلق الذي تفتّق عنه العهد البائد وزكّاه العهد الجديد واستساغته حكومات الرّدة الثّوريّة بوصفه المحدّد لهويّة العاصمة فالدّولة ثمّ الشّعب.

الإنقلاب الأمريكي في السودان وواجب الأمة

كتبه: المحامي حاتم جعفر

في جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير، العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة حفظه الله، قبل أكثر من سنتين، بتاريخ 23/09/2019م، وعقب توقيع طرفي الحكم المتناقضين، للوثيقة الدستورية وتشكيلهما معاً؛ العسكر والمدنيين لمجلس السيادة، جاء فيه: «إن الحكم في السودان وفق الوثيقة الدستورية يكاد يكون مُشكّلاً من فريقين بصلاحيات متفاوتة وبولاءات خارجية متصارعة وسينعكس هذا الأمر على عملهما في حل مشاكل الناس وسلامة عيشهم، وسيكون همّ كل منهما خدمة الاتجاه الذي يواليه، ومن ثم يتربص أحدهما بالآخر ليُقصيه بوسائل داخلية وخارجية... والمعروف عن إنشاء مثل هذه المجالس في السودان أنها لم تكن تُنشأ إلا مرتبطة بالفترات الانتقالية والأزمات... وذلك إلى أن يتمكن الجيش من ترتيب أوراق الدولة وحل المجلس وفرض رئيس للبلاد من ضباط الجيش»، إنه الوعي السياسي الذي يُري السياسي المبدئي ما لا يراه السياسيون الواقعيون، وهذا ما حدث، حيث بدأ البرهان، ومنذ وقت مبكر، بترتيب أوراق الدولة، حيث وضع يده على ملف السلام المزعوم، واستخدمه أداة لنزع الشقاق في شرق السودان، إلى أن وصل به إلى التمرد والإغلاق الكامل، وخنق الحكومة، ثم استخدم من يسمون بشركاء السلام في شق صف الحرية والتغيير، وحشد الجماهير في صف العسكر ضد المدنيين، وعلق اجتماعات مجلس السيادة، وشل حكومة حمدوك تماماً، حيث خرج حمدوك ليعلن أنها أخطر أزمة تمر بها الحكومة الانتقالية، فأوفدت سيدته بريطانيا وزيرة الشئون الأفريقية ومبعوثها لدعم حمدوك، لكن أوراق اللعبة لم تكن في أيديهم، لذلك كان وصول المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان حاسماً.

فعشية مغادرة طائرته لمطار الخرطوم شرع العسكر بتعليمات من أمريكا في الانقلاب وحل مجلسي السيادة والوزراء، وإعلان حالة الطوارئ، لذلك فأول رد فعل لأمريكا كان تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس الذي قال: «إن الولايات المتحدة تعتبر ما حدث في السودان هو سيطرة عسكرية، وإن كلمة «انقلاب» تحتاج إلى تقييم قانوني» (قناة الحرة 26/10/2021)، ثم لما بدأت أصابع الاتهام تشير إلى المبعوث الأمريكي فيلتمان في الانقلاب رد في حديث لقناة سكاي نيوز قائلاً: «إنه غادر الخرطوم مطمئناً إلى أن البرهان قد وعده بالالتزام الكامل بما اتفقا عليه، وبالتمسك بالتحول المدني الديمقراطي، ولكن اتضح أن البرهان كذب على الشعب السوداني»، والإدارة الأمريكية لا تصف ما حدث في السودان بأنه انقلاب، ففي مؤتمره الصحفي يوم الأربعاء 27/10/2021 وصف مستشار الأمن القومي الأمريكي بالبيت الأبيض جيك سوليفان الانقلاب بأنه «انتكاسة كبيرة مثيرة للقلق» (رويترز). وأورد موقع عربي 21 بحسب صحيفة نيويورك تايمز أن كارين جان بيير، المتحدثة باسم الرئيس بايدن، قالت للصحفيين على متن الطائرة الرئاسية: «نحن

نرفض تصرفات الجيش وندعو إلى الإفراج الفوري عن رئيس الوزراء والآخرين الذين وضعوا قيد الإقامة الجبرية» فهي بذلك لا ترفض الانقلاب إنما تحتج على اعتقال رئيس الوزراء وطاقم حكمه فقط.

أما روسيا التي تتحرك بضوء أخضر من أمريكا، فقد وصفت خارجيتها الانقلاب بأنه «دليل على أزمة حادة ناجمة عن اتباع سياسة فاشلة على مدى عامين»، كما أن نائب مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير ديمتري بوليانسكي قبيل لحظات من بدء جلسات مشاورات بمجلس الأمن الدولي حول تطورات الوضع في السودان قال: «لماذا نقول على ما حدث في السودان انقلاباً عسكرياً؟! لماذا لا يكون انتقالاً للسلطة كما تم عند عزل البشير قبل سنتين؟» (عربي بوست) وهو يعني أن يظل الفيتو الروسي مصلتاً لإفراغ أي بيان يصدر عن مجلس الأمن من الإدانة والضغط على انقلابيي السودان ما أدى لتعطيل مشروعي قرار!!

أما بريطانيا وصويحباتها في القارة العجوز، فقد طار صوابهم، وردوا بعنف شديد على انقلاب الجيش، فقد قالت فيكي فورد وزيرة الشئون الأفريقية في تغريدة على تويتر: «الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان خيانة غير مقبولة للشعب السوداني» (رويترز). أما فرنسا فقد غرد رئيسها ماكرون قائلاً: «تدين فرنسا بأشد العبارات محاولة الانقلاب في السودان». أما ألمانيا فقد قال وزير خارجيتها هايكو ماس: «إن الانقلاب العسكري في السودان يعتبر تطوراً كارثياً للأحداث»، وأضاف: «أدين بشدة أعمال العسكريين المشاركين في الانقلاب». وعلى خلفية دعوته للشباب للتظاهر، أمهلت الحكومة يوم الأحد 31/10/2021م السفير البريطاني جايلز ليفر 21 يوماً لمغادرة البلاد.

هذه هي قصة انقلاب رجال أمريكا في الجيش، ووأدهم لمشروع رجال أوروبا، وبخاصة بريطانيا، والذين غرتهم أحلامهم باستلام السلطة من رجال أمريكا من خلال مطالبتهم وضغطهم لتسليم رئاسة السيادي للمدنيين، وهيكلة المؤسسة الأمنية ووضعها بيد رئيس الوزراء، ولا عزاء لهم في انزعاج أسيادهم في أوروبا، ولا نفاق أمريكا لهم، فأمريكا التي وضعت السيسي، ودعمت انقلابه على رئيس منتخب في مصر، وهو يسفك الدم الحرام لآلاف المدنيين المعتصمين، بل وصفه الرئيس السابق ترامب بأنه دكتاتوره المفضل، أمريكا هذه سوف تدعم هؤلاء الانقلابيين حتى يشتد عودهم في الوقت الذي تنافق فيه المدنيين وتنافق العالم، وبحسب فرانس 24، فقد اتصل وزير خارجيتها بلينكن على رئيس الوزراء حمدوك في مقر إقامته الجبرية يوم الأربعاء 27/10/2021، وتحدث معه مرحباً بإطلاق سراحه، ومطالباً بإطلاق سراح جميع المحتجزين.

إن الحكومة المدنية التي سيشكلها البرهان تحت حراب الجيش، سوف تكون امتداداً للحكومة الانتقالية المقبورة، ستنشط في تحقيق أجندة الكافر المستعمر، وتحقيق مصالحه في السودان، وذلك كما يلي:

- استمرار فصل الدين عن الحياة، وتصفية التشريعات والأنظمة من الأحكام الشرعية، والدخول في حضارة الغرب الكافر كافة بمساواة المرأة بالرجل، وتقديس اتفاقية سيداو، وإباحة المثلية والعهر، وكل ما من شأنه أن يشفي غليل الكافر المستعمر في خير أمة أخرجت للناس، ومن ذلك حديث البرهان في مؤتمره الصحفي يوم 26/10/2021، حيث قال إنهم لن يسمحوا لأي جماعة أيديولوجية بالسيطرة على البلاد.

- الاستمرار في تطبيق أوامر صندوق النقد والبنك الدوليين، وما يسمى برفع الدعم عن السلع والخدمات، برفع أسعار الوقود والخبز والكهرباء، وكل الخدمات وإفقار العباد، وتسليم ثروات البلاد للشركات الرأسمالية الناهبة للثروات.

- المسارعة في حلف التطبيع مع كيان يهود، وتوقيع الاتفاق معه في البيت الأبيض في أقرب وقت ممكن.

بعد أن استدارت ثورات الربيع العربي في بلاد المسلمين، ورجعت إلى حيث بدأت يتبلور الخلاص الآن في طريق ذي اتجاه واحد يفضي إلى الإسلام العظيم، الذي صاغه أنظمة حياة باجتهاد صحيح حزب التحرير، تطبقه دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي بين فكرتها وواقعها، تنزل نصر الله سبحانه وتعالى باستجابة نفر من أهل القوة والمنعة المخلصين، يردون سلطان الأمة المغتصب، فتقتلع جذور الاستعمار الغربي، ويُطبق الإسلام، فيفيض خيراً وبركة على العالم فهلمّ أيها المسلمون.

السودان يتقلب بين نار الأنظمة المدنية والعسكرية ولا مخرج إلا بالخلافة

بقلم: الأستاذ عبد الخالق عبدون علي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

أعلن البرهان في بيان الانقلاب الذي بثه التلفزيون القومي أن القوات المسلحة بصفتها السلطة المؤسسة للفترة الانتقالية ومن منطلق مسؤولياتها الوطنية في حماية أمن وسلامة البلاد وفي سبيل سعيها لتحقيق تطلعات الشباب وفي ظل تكالب القوى السياسية على السلطة والاصطفاف الجهوي والعنصري فقد قامت القوات المسلحة والدعم السريع والأجهزة الأمنية الأخرى باتخاذ خطوات تحفظ ثورة ديسمبر حتى بلوغ أهدافها النهائية والوصول لدولة مدنية كاملة وفق انتخابات حرة ونزيهة، وقال إن القرارات تشمل إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد والتمسك الكامل والالتزام التام بما ورد في الوثيقة الدستورية واتفاق سلام السودان الموقع في جوبا، وقام بحل مجلسي السيادة والوزراء وإعفاء جميع الولاة وتجميد عمل لجنة إزالة التمكين، وأنه سيعمل على تحسين معاش الناس وتهيئة المناخ للأحزاب للاستعداد للانتخابات.

وهكذا منذ أن هدم الكافر المستعمر الخلافة يتقلب السودان بين الحكم العسكري والحكم المدني، وكلاهما ينبع من مستنقع آسن واحد وهو النظام العلماني الرأسمالي الذي يسيطر على مفاصل الحكم في السودان. وباستقراء الحكومات التي توالت على حكم السودان يظهر ذلك جليا، فقد بلغ عدد الحكومات منذ الاستقلال وحتى حكومة حمدوك الانتقالية التي تم حلها، أكثر من خمسين، فقد شهد ما يسمى العهد الوطني الأول في الفترة من جانفي 1958 وحتى 17 نوفمبر 1985 تكوين 5 حكومات. ثم في فترة الحكم العسكري الأول برئاسة إبراهيم عبود التي امتدت من 17 نوفمبر 1958 وحتى 21 أكتوبر 1964 تكونت حكومتان بتعديل وزاري واحد.

وخلال عامي 1965-1964 قامت حكومات أكتوبر التي امتدت من يوم 21 أكتوبر 1964 وحتى نهاية عام 1965، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة قيام ثلاث حكومات بتعديلين، وخلال عام واحد كانت جملة حقائبها 40 حقيبة وزارية.

وفي فترة الديمقراطية الثانية التي أعقبت حكومة أكتوبر وانتهت بانقلاب ماي 1969 ثم تكونت أربع حكومات ائتلافية.

وخلال حكم النميري تكونت حكومات استمرت طوال 16 عاماً، عشر حكومات برئاسته شخصياً. ثم تلتها فترة حكومة الانتفاضة برئاسة المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي ودكتور الجزولي دفع الله رئيساً للوزراء ولم تشهد هذه الحكومة تعديلات كثيرة تذكر.

وفي فترة الديمقراطية الثالثة التي امتدت من 6 أفريل 1986م وحتى 30 جوان 1989 تم تشكيل 5 حكومات كلها برئاسة الصادق المهدي، بلغت جملة حقائب حكومات هذه الفترة ذات السمة الائتلافية 106 وزيراً. وفي ظل حكم الإنقاذ الذي بدأ منذ 30 جوان 1989 وحتى عام 2013 شهدت البلاد خلال هذه الفترة تكوين أكثر من 16 وزارة وتعديلاً وزارياً بلغت جملة حقائبها أكثر من 400 حقيبة وزارية.

وبعد نجاح حراك أهل السودان الذي انطلق في ديسمبر 2018، وإسقاط نظام الرئيس المعزول عمر البشير، أعلن عبد الله حمدوك عن تشكيل حكومته، لتكون أول حكومة بعد الثورة.

رغم هذا الكم الهائل من التعديلات والتشكيلات الوزارية، والأعداد الفلكية للوزراء، والانقلابات العسكرية، رغم كل ذلك يزداد الحال سوءاً على سوء، ولا يزال الناس يطالبون بإسقاط النظام، وهذا خير دليل على أن التغيير الذي ينشده الناس لم يتم حتى الآن! فهذه الحكومات لم تفهم معنى التغيير، ولا معنى الحكم، وربطوه بأشخاص، وغضوا الطرف عن أساس المشكلة؛ وهو النظام والدستور والقوانين التي تحكم البلاد، لأن أنظمة الحكم الموجودة بعيدة كل البعد عن نظام الإسلام من حيث الشكل والمضمون، فهي ليست مأخوذةً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بل هي أنظمة على النقيض من نظام الإسلام، وهذا أمر محسوس ملموس للمسلمين لا يختلفون عليه. وعندما تفشل هذه الحكومات يظن الناس أن الفشل يتعلق بالأشخاص لا بالأفكار ولا الأنظمة فمن الطبيعي أن تفشل هذه الحكومات، لأنها لم تقم على فكرة صحيحة.

فأي نظام ليس من الإسلام يصاحبه الفشل حتماً، لذلك فإن التغيير الحقيقي ليس في تغيير الوجوه بوجوه جديدة في حكومة قديمة جديدة، تقوم على النظام الرأسمالي الديمقراطي نفسه في الحكم وسياسة شئون الناس؛ إن الحكم عندهم هو مغنم (سلطة وثروة)، وأكلٌ لأموال الناس بالباطل عبر الجبايات والضرائب الحرام، من أجل أن تمتلئ بطون المستوزرين وأشباههم، الذين يرتعون في مال الأمة على حساب معاناتها وفقرها.

إن التغيير الحقيقي الذي تنشده الأمة إنما يتمثل في تغيير النظام برمته، لأنه أسّ الداء ورأس البلاء، ووضع نظام منبثق عن عقيدة الأمة؛ الإسلام العظيم الذي يتساوى فيه الحاكم والمحكوم أمام الحكم الشرعي، بل الحاكم فيه خادم للأمة؛ وليس متسلطاً عليها ليجلد ظهرها ويأكل مالها! نظام يتسابق فيه الساسة والحكام للسهر على حاجات الأمة الأساسية: من مسكن ومأكل وملبس وتعليم وتطبيب وأمن، وهو نظام الإسلام الذي أسسه النبيُّ ﷺ، وسار على خطاه الصحابة الكرام، والخلفاء العظام، فامتلأت الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وها هو الجور يعود في ثياب الرأسمالية. فلنُعِدْها خلافة كخلافة الراشدين، فنسعد بها في الدنيا بعيش رغيد، وننشر العدل في ربوع العالم، ويرضى بها عنا ربُّ العالمين.

وقد حدد الإسلام شكل الدولة، وصفتها، وقواعدها، وأركانها، وأجهزتها، والأساس الذي تقوم عليه، والأفكار والمفاهيم والمقاييس التي تُرعى الشؤون بمقتضاها، وجعل دستورها منبثقاً عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما أرشدا إليه. وهو نظام خاص متميز لدولة متميزة هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ فهي وحدها القادرة على إنهاء مسلسل الانقلابات العسكرية، أو المدنية التي لا تستند إلى عقيدة الأمة. فالخليفة ليس حاكماً متسلطاً، كما أنه ليس له من الحقوق أكثر مما للأمة، فهو أول من يجوع إذا جاع الناس، وآخر من يشبع عندما يشبعون، يضع نصب عينيه حديث النبي ﷺ: «وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا».

لقد لدغنا من جحور هذه الأنظمة مرات ومرات، فلنعمل مع العاملين لإعادة حكم الإسلام؛ بإعادتها راشدة على منهاج النبوة، فهي عزكم ومرضاة ربكم، فوق كونها فرضاً، قال الحبيب ﷺ: «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

أحداث إثيوبيا تؤكد خطورة النظام الفيدرالي على وحدة البلاد

كتبه: الأستاذ محمد جامع
مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

اشتد هذه الأيام الصراع في إثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية، وجبهة تحرير التيغراي التي أعلنت في 31/10/2021م، أنها تحالفت مع قوات من إقليم أورومو وأنها تقدمت جنوبا واستولت على ديسي وكومبولتشا (أقرب نقطة من العاصمة الإثيوبية) ومطارها ويمكن أن تزحف صوب العاصمة أديس أبابا. وفي 1/11/2021م أعلنت أديس أبابا حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد، ودعت السكان إلى تنظيم صفوفهم للدفاع عن المدينة عن طريق حمل السلاح والدفاع عن أحياء العاصمة.

لقد تفجرت هذه الأحداث منذ العام 2018، عندما تولى آبي أحمد عميل أمريكا وضابط المخابرات السابق، السلطة في إثيوبيا وأعلن إصلاحات سياسية، وشملت هذه الإصلاحات تنحية قادة في الجيش والمخابرات من أبناء إقليم تيغراي، وتعيين قادة من قوميتي الأمهرة والأورومو في مواقعهم، وتعمقت الأزمة بعد تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في آب/أغسطس 2020 بسبب جائحة كورونا، ما أدخل البلاد في نزاع دستوري، واتهمت قوى المعارضة، ومنها جبهة تحرير تيغراي، اتهمت آبي أحمد باستغلال الجائحة لتمديد ولايته، ونُظمت الانتخابات في الإقليم من جانب واحد في 9 أيلول/سبتمبر 2020م، لكن الحكومة المركزية رفضت الاعتراف بنتائجها، واشتدت حدة الخلاف بين أديس أبابا وجبهة تحرير تيغراي، وتحولت إلى نزاع مسلح منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020م، إثر ذلك تدخل الجيش الإثيوبي في الإقليم، ونظمت فيه الحكومة المركزية انتخابات جديدة لتشكيل حكومة محلية جديدة، وفي حزيران/يونيو 2021م، استعادت جبهة تحرير تيغراي السيطرة على عاصمة الإقليم ميكيلي، وشهدت المدينة احتفالات لأنصار الجبهة.

إن المراقب للأحداث في إثيوبيا يعلم أن أمريكا هي المتحكمة في الأوضاع فيها بواسطة عملائها من الحكام والسياسيين، وأدواتها مثل الاتحاد الأفريقي، فأمريكا هي التي فصلت أريتريا عن إثيوبيا، وجنوب السودان عن شماله، وها هي تهيئ إثيوبيا للطريق ذاته فقد "وصفت واشنطن ما يحدث في إثيوبيا بالحرب الأهلية" (الجزيرة نت 10/11/2021م)، كما أرسل الاتحاد الأفريقي الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانغو مبعوثه الخاص إلى المنطقة، واجتمع مع آبي أحمد. وانتقل إلى ميكيلي عاصمة تيغراي للقاء قادة جبهة تحرير شعب تيغراي. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الوزير أنتوني بلينكن تحدث مع أوباسانغو الأربعاء وأعلن "دعما قويا" لجهود الوساطة التي يبذلها، كما أعرب عن أمله في وجود "إمكان" للتقدم، وقال بلينكن إن القتال في إثيوبيا يجب أن ينتهي، وأضاف في تغريدة على تويتر "يجب أن تبدأ مفاوضات سلام على الفور دون شروط مسبقة سعيا لوقف إطلاق النار". (الجزيرة نت 5/11/2021م).كما "قدم المبعوث الأمريكي إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان مقترحات وخارطة طريق لإنهاء الأزمة في إقليم تيغراي بإثيوبيا، التي تتضمن وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات إلى ما قبل الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، وإيصال المساعدات الإنسانية، وبدء الحوار فورا" (الجزيرة نت 6/11/2021م).

وتحت عنوان: إثيوبيا.. هل نحن أمام يوغسلافيا جديدة في القرن الأفريقي؟ الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل إثيوبيا وبقاء نظامها الحالي، فهل تذهب إلى حد التفكك؟ تقول مجلة لوبس (L'Obs) الفرنسية "إن إثيوبيا تعاني الآن من اضطرابات مأساوية جديدة تهددها بالانهيار وتغرقها في جحيم الصراعات العرقية القومية". وفي مقال بصحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 9/11/2021م تحت عنوان: "كيف مزق رئيس الوزراء آبي أحمد إثيوبيا؟". وتحت عنوان: "تصاعد خطير لخطاب الكراهية عبر الإنترنت و"إهانات عرقية" في إثيوبيا" حذرت منظمة العفو الدولية من أن إثيوبيا تتأرجح على شفا كارثة حقوقية وإنسانية، وسط تطورات مقلقة مرتبطة بتفاقم نزاع تيغراي. كان هناك ارتفاع مثير للقلق في عدد التعليقات على وسائل التواصل التي تدعو إلى العنف العرقي. (الجزيرة نت 9/11/2021م). كما نشرت واشنطن بوست بتاريخ 7/11/2021م تحت عنوان: "الحرب الأهلية الشاملة على أبواب إثيوبيا". وقد نشرت الجزيرة نت تحت عنوان: "من صناعة الحكام إلى حلم الانفصال.. تعرف أكثر على جبهة تيغراي الإثيوبية" بتاريخ 3/11/2021م، ما نصه: "ما يزيد المخاوف من أن إقليم تيغراي قد يذهب في خطوة أبعد من المواجهة، ويقرر الانفصال عن دولة إثيوبيا المركزية، مستندا إلى الحق الذي منحته له المادة (39) من دستور البلاد لعام 1995، والتي تجيز لكل شعب من شعوب إثيوبيا حق تقرير المصير والانفصال غير المشروط". كما اتهمت وزيرة الدولة في مكتب الاتصال الحكومي الإثيوبي سلاماويت كاسا الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بالسعي لتفكيك إثيوبيا، وقالت كاسا في حديثها لحلقة 10/11/2021 من برنامج بلا حدود على قناة الجزيرة إن "الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" تحاول إدخال البلاد في حرب أهلية من أجل تفكيك إثيوبيا.

لقد فشلت أنظمة المستعمر الديمقراطية التي منها الفيدرالية في الحفاظ على وحدة البلاد وصهر الشعوب، بل زادت الشقة وعمقت الجراح في كل أنحاء البلاد، ومكنت للمستعمر من تأجيج الصراعات وبث الفتن على قاعدة فرق تسد، ولن يوقف هذه الفوضى التي تصنعها الدول الاستعمارية إلا دولة تقيم الإسلام وتطبق شرعه، وتساوي بين الناس في الحقوق، وتقيم العدل، وتحقق الأمن، ولا يكون ذلك إلا في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهلا أدرك أهل هذه البلاد هذه الحقيقة ولفظوا أنظمة المستعمر وأيدوا نظام رب العالمين؟!

مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2021 ما الغاية منه؟

كتبه: أسعد منصور

عقدت قمة المناخ 26 في غلاسكو بأسكتلندا يومي 1 و2/11/2021 بحضور أكثر من 120 من قادة الدول المشاركة، وتستمر القمة على مستوى ممثلي الدول المشاركة حتى 12/11/2021، وقد مددت يوما واحدا.

دعا القرار الصادر عن القمة في يومها الأخير إلى "تسريع الجهود نحو التخلص التدريجي من الطاقة المستمدة بلا انقطاع من الفحم ومن الدعم الفعال للوقود الأحفوري" واعترضت الهند والصين واليابان لكونها أكثر الدول التي تعتمد على استخدام الفحم، والسعودية التي تعتمد على إنتاج النفط ومعها دول الأوبك، وأستراليا التي تعتبر منتجا كبيرا للفحم، على هذه المادة وطالبت بالتقليل من هذا التسريع. واعترضت البرازيل والأرجنتين لكونهما أكبر منتجي لحوم الأبقار. إذ يطالب القرار بالتقليل من استهلاك اللحوم لتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري وفرض رسوم على لحوم الأبقار وتسيير حملة دولية بعنوان "يوم الاثنين بلا لحم" لحض الناس على التخلي عن أكل اللحم ليوم واحد. وينص القرار على "الاعتراف بالحاجة إلى الدعم من أجل انتقال عادل" في إشارة إلى دعوات أولئك الذين يعملون في صناعة الوقود الأحفوري للحصول على دعم مالي أثناء إنهاء الوظائف والأنشطة الاقتصادية. ومعنى ذلك أن الدول التي تعتمد على الفحم والنفط والغاز ستتضرر إذا التزمت بهذه الاتفاقية، فالكثير سيخسر عمله، وكثير من النشاطات الاقتصادية ستتوقف، وترجع الدول المنتجة للنفط والغاز دولا فقيرة وعليها أن تستورد التكنولوجيا والأجهزة والمعدات التي تلزم لإنتاج الطاقة النظيفة، فهي مؤامرة على الدول النامية حتى لا تصبح دولا متقدمة بل يجب أن تبقى متأخرة وفقيرة حسب النظرة الاستعلائية الغربية. واعترضت الدول الغنية عن مطالبتها بتقديم الدعم للدول الفقيرة التي ستتضرر من جراء تخليها عن الوقود الأحفوري واللحوم. علما أنها كانت قد تعهدت عام 2009 للدول النامية بمساعدات بمقدار 100 مليار دولار ولكنها لم تف بوعودها.

فبينما الغرب الذي لوث البيئة ورفع درجة حرارة الأرض على مدى قرنين ونصف وقد بدأ يطور الوسائل لاستخدام ما يسمى بالطاقة النظيفة، بدأ يضغط على ما يسمى بالدول النامية لتتخلى عن الوقود الأحفوري ويعدها بتقديم بعض التعويضات التي لا تساوي شيئا ولا يفي بها أيضا. ولم يكترث الغرب بالاختناقات التي كانت تحدث للعمال في مناجم الفحم والأمراض التي كانت تصيبهم وتقضي عليهم، لأن أصحاب رؤوس الأموال لا يهمهم حياة العمال ولا تلوث البيئة ولا ارتفاع درجة الحرارة للأرض. وعندما بدأت الأصوات تعلو في الغرب تطالب بالاهتمام بالبيئة وشكلت جمعيات وأحزاب وأوجدت رأيا عاما في الغرب منذ السبعينات من القرن الماضي بدأ التفكير في الأمر. فأقرت الأمم المتحدة عام 1992 اتفاقا يتعلق بالحفاظ على البيئة وخفض درجة حرارة الأرض بوقف انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن الطاقة الأحفورية، وعقبها اتفاق كيوتو للمناخ بعد شهر في العام نفسه.

واعترف الاتفاق بأن البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها بصفة خاصة على إنتاج الوقود الأحفوري سوف تتضرر في حال تخليها عن إنتاجه. ولكن الدول المتقدمة التي اعتبرت مسؤولة عن تلوث البيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض لن يهمها ذلك كثيرا بسبب تقدمها في إنتاج الطاقة النظيفة وبدأت تحصد مئات المليارات من الدولارات عن طريق إنتاج أجهزة إنتاج الطاقة النظيفة ومن إنتاج السيارات الكهربائية.

عقدت قمة باريس للمناخ عام 2015 فوقعت 190 دولة بما فيها أمريكا على عهد أوباما على اتفاقية تتعهد فيها القيام بإجراءات تهدف إلى الحد من الاحترار العالمي بأقل من درجتين مئويتين فوق المستوى الذي كان عليه قبل الثورة الصناعية. ويحل الاتفاق محل برتوكول كيوتيو الذي ينتهي العمل به عام 2020. وجاء الرئيس الأمريكي ترامب ليعلن عام 2017 قرار انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للمناخ. إذ إن ترامب يعتمد على الشركات التي تعمل بالطاقة الأحفورية في تكساس، فيعمل لمصالحها لكسب الدعم المالي وجمع الأصوات. وأما بايدن وحزبه الديمقراطي فيعتمد على الشركات الإلكترونية والكهربائية التي تطور الطاقة النظيفة. ولهذا ما إن وصل بايدن إلى الحكم حتى أعلن عودة أمريكا لاتفاق باريس وجاء بنفسه إلى قمة المناخ في غلاسكو ليؤكد دعمه للاتفاق المزمع عقده.

وقد ركزت أمريكا على الصين التي تعتبر من أكثر الدول النامية التي تعتمد على الطاقة الأحفورية والتي تتقدم صناعيا وتطور صناعتها العسكرية، فتريد الحد من ذلك تحت ذريعة الحد من انبعاث الغازات الدفيئة. فقد أعلن يوم 12/11/2021 أن الصين وأمريكا اتفقتا "على الحد من انبعاث غاز الميثان والتخلص من ثاني أوكسيد الكربون والتحول إلى الطاقة النظيفة" وأنهما "ستعملان معا من أجل تحقيق الهدف المتعلق ببقاء الارتفاع في درجة الحرارة عند حدود 1,5 درجة مئوية". فقال المبعوث الصيني لقمة المناخ شاي زينهوا "إن الدوليتن عقدتا أكثر من 30 اجتماعا افتراضيا"، بينما قال المبعوث الأمريكي للمناخ جون كيري "في حين يوجد الكثير من الخلافات بين أمريكا والصين إلا أن التعاون حول المناخ أمر ضروري".

ومن هنا يبدو أن الأطراف التي بدأت تستعمل الطاقة النظيفة وتتخلى عن استعمال الوقود الأحفوري من مصلحتها وقف استعماله لضمان الهيمنة والسيطرة وليس حرصا على البيئة بعدما لوثتها لمئات السنين وأدت إلى الكثير من الأمراض المزمنة والخطيرة لعمالها البائسين وقضت على حياتهم وهم في منتصف العمر، فلم يخطر ببالها وقف استعماله، وكل ما كان يهمها هو إرضاء أصحاب رؤوس الأموال الذين لا يهمهم شيء سوى تحصيل الأرباح الطائلة. وعندما علت الأصوات المطالبة بوقف استعماله والمحافظة على البيئة وبدأت الأحزاب السياسية وهي أحزاب الخضر التي تشكلت من أجل ذلك تكسب الرأي العام فاضطرت الأحزاب السياسية الأخرى بتبني ذلك، وقد تقدم الغرب خلال عشرات السنين التي خلت من تطوير الطاقة النظيفة حتى أغلق أكثر مناجم الفحم. حتى إنه صار يطالب بوقف تربية المواشي من بقر وإبل وغنم ليضرر الدول النامية وهو يعمل على إنتاج اللحم الصناعي وتشجيع أكله حتى يشغل مصانعه ولتعتمد عليه دول العالم في اللحوم وليحصد الأرباح الطائلة، علما أن هذه المصانع تلوث البيئة أكثر. فالغرب خبيث في كل سياساته، فلا يؤمن جانبه، ويظن الناس البسطاء والسذج أنه إنساني متمدن يعمل لصالح الإنسان وما هو كذلك.

المسؤولية عن الأسرى المستضعفين قائمة ونصرتهم واجبة

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تقريرها الذي أصدرته الأربعاء، بأن الأوضاع الصحية للأسرى المضربين عن الطعام تزداد سوءاً يوماً بعد آخر وباتت مقلقة وخطرة للغاية. هذا وقد عقب المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين على ذلك في تعليق صحفي نشره على موقعه بقوله: إن استنقاذ الأسرى مسؤولية الأمة الإسلامية برمتها وخصوصا القادرين منها، فهي أمر من الله عز وجل ورسوله الكريم، إنّ كل قوى الأمة الحية يجب أن تتحرك لاستنقاذ الأسرى لدى كيان يهود وتحرير الأرض المباركة واقتلاع كيان يهود، فالأمة قادرة على ذلك ولا يصح أن تترك الأسرى يخوضون الصراع وحدهم بأمعائهم الخاوية وكأنهم أيتام لا نصير لهم، فحري بأمة المليارين أن تستجيب لأمر الله ورسوله ﷺ في العمل العاجل لاستنقاذهم. إنّ قضية الأسرى والمسرى مترابطتان، والأسرى بتحديهم للمحتل الغاصب يسلطون الضوء على قضية احتلال المسرى والأرض المباركة، ورجال كهؤلاء لا يجب أن يتركوا ساعة من نهار في الأسر، بل يجب أن تستنفد كل الجهود لفك أسرهم في الحال، فقضيتهم عاجلة تستوجب العمل الفوري. وإن السكوت عن نصرتهم فيه إثم عظيم ومعصية لله ولرسوله، وخيانة للأمة وللأسرى الذين فنيت أعمارهم في ظلمات سجون كيان يهود.

خمس عشرة سنةً مرّت على المُصالحة الفلسطينية والنتيجة صفر

كتبه: أحمد الخطواني

بعد انتخابات عام 2006 في فلسطين وفوز حركة حماس فيها، وسيطرتها على قطاع غزة بالقوة، وبعد انفصال السلطة في غزة عن السلطة في الضفة، بعد ذلك بعام بدأت مُحاولات المصالحة بين سلطة رام الله وسلطة غزة بوساطات عربية ودولية مُتعدّدة، واستمرت بين مدٍ وجزر حتى هذا العام الجاري 2021، ولكنّها لم تُسفر عن شيء، وكانت نتيجتها صفراً.

فمِن اتفاق مكة إلى اتفاقات القاهرة الكثيرة بين الفصائل الفلسطينية، وحواراتها العقيمة، والتي استمرت طوال الخمس عشرة سنة الفائتة، فكل ما جرى في هذه الاتفاقات والحوارات التي استغرقت آلاف الساعات من العمل داخل القاعات المغلقة، وبُذلت فيها جهود مُضنية استنزفت الكثير من الوقت والجهد والمال، والنتيجة أنّ كل ذلك انتهى من دون طائل.

لقد ألغى رئيس السلطة محمود عباس - وبكل بساطة - كل تلك الجهود بجرة قلم، وأعاد مُفاوضات المصالحة الشاقة إلى المُربّع الأوّل، فاشترط وبشكل تعسفي اعتراف حماس وبشكل صريح ومُسبقاً وبدون مُواربة بكيان يهود القائم على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وألغى كل ما توصلت إليه الفصائل الفلسطينية من توافقات واتفاقات.

وظهر ذلك جليّاً عندما قام مُنيب المصري وهو الشخصية الفلسطينية النافذة قبل شهرين بمحاولة وساطة أخيرة، التقى فيها بقادة حركة حماس وهم: إسماعيل هنيّة وصالح العاروري وصلاح البردويل وحُسام بدران، ووصف لقاءه بهم بالإيجابي فقال: «إنّ حماس أكّدت على نيّتها إنهاء الانقسام وإتمام المُصالحة الوطنية، وإنّها وافقت على الاعتراف بقرارات الشرعية ضمن برنامج مُتكامل يستند لحوارات القاهرة، كما وافقت على التزام حكومة وحدة وطنية بقرارات الشرعية إذا كان ذلك استناداً لاتفاق مكة».

وأرسل المصري هذه الرسالة كوثيقة إلى محمود عباس فاستخف عباس بها، وبكل عنجهية واستكبار كتب رداً على ذيل الوثيقة: «الأخ مُنيب، المطلوب من حركة حماس حتى تكون شريكة أن تعترف بشكل رسمي وبتوقيع إسماعيل هنية بقرارات الشرعية الدولية، ومن دون ذلك فلا حوار معهم».

فهدَمَ عباس كل ما توافقت عليه الفصائل خلال تلك السنين الطويلة، ولم يُراع كل ما وقّعوه من وثائق وعرائض، وكل ما التزموا به من (ثوابت واستحقاقات) بحسب فهمهم، وألقى بها عرض الحائط، ولم يحسب حساباً لأي شيء، ولم يستجب لكل ما توصلت إليه تلك الفصائل من قرارات وتوافقات، ولم يأبه لأحد سوى للكفار من قادة أمريكا وكيان يهود.

لم يستجب عباس إلا لأمريكا التي لا تريد مُصالحة بين الفصائل إلا بعد اعترافها بكيان يهود، وكذلك

استجاب لدولة يهود التي لها مُتطلبات أمنية لا يُلبيها لها إلا السلطة الفلسطينية من خلال استمرار التعاون والتنسيق الأمني معها.

وحيث إنّ أمريكا ما زالت تُعطّل المصالحة فلا يملك عباس إلا تعطيلها وفقاً للأوامر الأمريكية، وذلك لأنّه مُجرد عبد مأمور لأمريكا والكفار.

وبما أنّ أمريكا لا تُريد المصالحة في هذه الأوقات بشكلٍ خاص، فإنّ حكام مصر العملاء لأمريكا قاموا هم أيضاً بتعطيلها، فقاموا بالإعلان عن إرجاء المصالحة بين فتح وحماس إلى أجلٍ غير مُسمّى.

فحماس التي قدّمت تنازلات خطيرة في العام 2017 عندما غيّرت ميثاقها وقبلت بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، وهي التي غيّرت من وصفها الإسلامي إلى وصفها الوطني فعرّفت نفسها بأنّها حركة تحرّر وطني، فهذه التنازلات النوعية الكبيرة لم تكفِ أمريكا وكيان يهود، فتريدان منها تقديم المزيد، وهذه هي طبيعة الأعداء مع الذين يستجيبون لهم، فلا يكتفون إلاّ بجر الحركات المخلصة إلى مستنقعاتهم الآسنة وإغراقهم فيها.

إنّ على حركة حماس أنْ تُدرك جيداً أنّ سلطة عباس سلطة عميلة تُنفّذ حصراً أجندة أمريكا السياسية وأجندة كيان يهود الأمنية، وأنّها تقوم بوظيفتها تلك على أحسن وجه، وأنّها لا تملك الخروج عمّا رُسم لها قيد أنملة.

لذلك كان من الخير لحماس وللفصائل المخلصة وللأمة الإسلامية ولأهل فلسطين أن يبادروا إلى نبذ هذه السلطة الخائنة ومُقاطعتها، وعلى حماس أنْ تتخلّى نهائياً عن فكرة المصالحة مع سلطة هكذا شأنها، فلا خير في التصالح مع سلطة عميلة ذليلة تغدر بأهل فلسطين وتتواطأ مع كل أعداء الأمّة.

أزمة غياب السلطة في لبنان؟

بقلم: الشيخ د. محمد إبراهيم
رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان

جُعلت السلطة في أصلها لأجل رعاية شؤون الناس لا للتسلط عليهم وإهدار كرامتهم ونهب خيراتهم، بينما السلطة في بلاد المسلمين منذ هدم الخلافة صُنعت لتأمين مصالح الغرب، والتسلط على رقاب الناس، ومنع تحررهم من الاستعمار، واستعادة سلطانهم السياسي الذي جعله الله حقا لهم.

والحكم في لبنان منذ أن صنعته فرنسا وسلمته للعوارنة من النصارى كان همهم أسيادهم في الخارج، وتزيد سوءا عن الحكومات الجبرية في بلاد المسلمين بكونها سلطة طائفية وعنصرية وحاقدة، يديرها قادة طائفيون أشبه بقادة العصابات، علاوة على أنهم طبقة من اللصوص المجرمين سرقوا المال العام وسفكوا دماء أهل لبنان وعمقوا الانقسامات بين أهله.

وفي هذه المدة التي يعيش فيها لبنان أزمة جديدة اقتصادية فوق أزماته، حيث انهارت العملة وغلت أسعار المواد الغذائية والدواء والاستشفاء والمحروقات، بل وفُقد بعضها نتيجة احتكار حيتان المال وكبار التجار الفجار ومعظمهم من الحكام أو شركائهم، وتسبب بهذه الأزمة الجديدة والأزمات القديمة أمور عدة يبرز فيها غياب السلطة التي ترعى الشؤون.

* فلبنان منذ أعلنته فرنسا في سنة ١٩٢٠ هو دولة هشة مشوهة غير قابلة للحياة إلا بتنفس صناعي، يتمثل بالسيطرة عليه من دولة إقليمية أو عالمية، كفرنسا ثم بريطانيا ثم أمريكا.

* عدم رعاية شؤون الناس بوصفهم سواسية أمام القانون، بل بحسب قوة الطائفة، وهو ما يجعله دوماً قابلاً للانفجار في أية لحظة كما حدث منذ مدة في حوادث عدة مثل حادثة خلدة، والطيونة - عين الرمانة.

* هذا الحكم الذي يعتمد الطائفية في مؤسسات البلاد أدى إلى انقسام أهل البلد وتقاتل الطوائف والمذاهب بين الفينة والأخرى وتكتلت كل طائفة حول زعيمها ضد الطائفة الأخرى وتعززت العصبية والحقد خاصة ضد المسلمين من المهجرين من أهل فلسطين وسوريا.

* تقديس نظام الحكم الرأسمالي في لبنان للقيمة المادية والمصلحة الآنية، ما جعله يعمل لإنقاذ أرباب رؤوس المال، من البنوك التي تعتمد الربا أساسا في تعاملاتها، فلبنان يدفع سنويا ربا الدين حوالي 8 مليار دولار، إضافة لسكوت النظام عن تهريب مليارات الدولارات خلال الأزمة رغم منع نقل الأموال.

* وقد بلغ المال العام الذي نهبه هؤلاء مئات المليارات، وفي ظل تهافت الناس على حاجاتهم الأساسية المفقودة باهظة الثمن نرى الحكام يختلفون ويعطلون البلد لأجل مناصب يسرقون من خلالها ما تبقى في جيوب الناس.

كل ذلك هو تعبير عملي عن غياب السلطة والدولة التي ترعى الشؤون، ووجود حكام يجعلون البلد مزرعة تجر عليهم الأرباح ولو كان هذا على حساب انهيار البلد ودخول أهله في نفق مظلم.

وهنا لا بد من وقفة للنظر في العلاج الناجع لأزمات لبنان، والذي يتمثل في:

* إسقاط الطبقة السياسية الحاكمة ومصادرة أموالها وأموال شرائها وحيتان المال وكبار التجار المحتكرين ومعاقبتهم عقوبات زاجرة رادعة ليكونوا عبرة لغيرهم.

* إلغاء التعامل بالربا ووقف دفع العوائد الربوية الضخمة التي ضربت الاقتصاد.

* فرض ضرائب على الأغنياء بقدر ما يسد حاجة الفقراء.

* كشف عملاء الخارج وعدم الخضوع للإملاءات الخارجية.

ولا يتوهمن أحد أن هؤلاء السياسيين يعالجون الأزمة الاقتصادية وغيرها، من خلال تشكيل حكومة أو السير في شروط صندوق النقد الدولي الذي سيؤدي إلى مزيد من سيطرة الخارج على ثروات البلاد وحكمه.

حتى ما ذكرناه من علاجات فهي معالجات آنية ريثما يهيئ الله تعالى لهذه الأمة الحل الجذري بإعادة سلطانها وتحكيم شرع ربها، ويرجع لبنان إلى أصله جزءا من أمة لا يفرق بينها حدود ولا يسود فيها عميل حقود، وتقودها دولة وسلطة ترعى الشؤون كما أمرها رب العالمين.

الرئيس الأمريكي بين القوة والضعف في ظل الانقسام وحالة الاتحاد

حسن حمدان

الخبر:

تشير نتائج معظم استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة إلى تراجُع كبير في شعبية الرئيس الأمريكي، وقد تزايد هذا التدهور في شعبية بايدن بشكل خاص عقب الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان، وتزايد الانتقادات لإدارة بايدن في الداخل الأمريكي، ووفقاً لاستطلاع رأي أجراه المعهد الأمريكي للرأي العام «جالوب» في 23 أكتوبر الماضي؛ فقد انخفضت شعبية الرئيس بايدن في الأشهر التسعة الأولى لولايته بنسبة 11.3٪ لتصل إلى 44.7٪، الأمر الذي يُشكل أكبر تدهور لشعبية رئيس أمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

التعليق:

الدستور الأمريكي الصادر عام 1787م أعطى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات محددة وكبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، وتكون له الكلمة الحاسمة في القرارات الكبرى التي تمر عبر عدد من الوزارات والأجهزة، رغم أن الكونغرس يعترض بعضها؛ فمثلا الرئيس الأمريكي هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو من يفرض حالة الطوارئ في البلاد، ويعلن التعبئة في حالات الضرورة، وله حق استخدام سلطته لحفظ النظام بناءً على طلب إحدى الولايات، وبإمكانه أيضاً استدعاء الحرس الوطني للولايات الأمريكية، والكثير من الصلاحيات الخارجية. وهذه الصلاحيات ضخمة وكبيرة ضمن مفهوم تقاسم السلطات الأمريكي، ولأن أمريكا دولة مؤسسات فقد بنت سياستها على تقاسم تلك السلطة بين المؤسسات حتى لا تكون عرضة بيد نزوات رئيس كترامب، فكان في مفهوم النظام الأمريكي أن تقاسم تلك السلطة ضمانة للولايات المتحدة من الدكتاتورية أو النزعات الفردية أو القرارات الخاطئة أو التسرع في أخذها. فكان دور المؤسسات ضمانة قوية لعدم الانحراف. وهذا الكلام مقبول لحد معين إذا كانت هذه المؤسسات تعمل كما تم الدسترة لها وفاعلة ضمن التصور الدستوري، وإذا وجد في هذه المؤسسات وحدة القرار من خلال نخبة سياسية (دولة عميقة) متجانسة وموحدة وتضع مصلحة الكيان في سلّم الأولويات لها، في مثل هذه الحالة نقول إن صلاحيات الرئيس محاطة بضمانات كبرى مهما كانت صلاحياته وتكون الدولة دولة مؤسسات هكذا بني التصور للدستور الأمريكي، ولكن هل الحالة السياسية التي عليها الولايات المتحدة الآن هي كذلك؟

يقول فرانسيس فوكوياما: «التحدي الأعظم لمكانة الولايات المتحدة العالمية ينبع من الداخل؛ فالاستقطاب في المجتمع الأمريكي عميق، وأصبح تقريباً من المستحيل الوصول إلى إجماع على أي شيء، هذا الاستقطاب بدأ حول قضايا تقليدية مثل الضرائب والإجهاض، ومنذ ذلك تفاقم إلى صراع حول الهوية الثقافية. مطالبة الجماعات التي تشعر بأنها مهمشة من النخبة بالاعتراف بها هو أمر حددته قبل 30 عاماً بأنه كعب أخيل للديمقراطية الحديثة. كان من الطبيعي أن يدفع وجود تهديد خارجي للناس للتعاضد من أجل الوصول إلى استجابة مشتركة؛ ولكن أزمة كوفيد19- على العكس أدت إلى تعميق الانقسامات بين أفراد المجتمع في أمريكا، مع قواعد التباعد الجسدي وارتداء الأقنعة، والآن التطعيمات التي ينظر إليها كأداة تخدم أجندات سياسية بدلاً من كونها وسيلة للحفاظ على الصحة العامة».

أظهر استطلاع رأي أجراه مركز السياسة في جامعة فيرجينيا الأمريكية، خلال شهر أيلول/سبتمبر المنصرم، نتائج مفاجئة، إذ وافق نحو نصف ناخبي دونالد ترامب و40٪ من ناخبي جو بايدن في الرئاسيّات الأمريكية لعام 2020، على الاقتراح القائل بأنّ الولايات المتحدة ينبغي لها أن تتفكّك. وفي مقال لكاتب أمريكي بعنوان «الانفصال القومي باهظ الثمن، لكنّه يستحق كل بنس»، حثّ المتخصّص في دراسات الأمن القومي، ديفيد ريبوي «أمريكا الحمراء (الجمهوريين) على التفكير في الاستقلال الاقتصادي والثقافي لنفسها، وما يتطلّبه الأمر للوصول إلى ذلك الهدف».

وفي هذا الصدد يقول الكاتب الصحفي ريتش لووري في مقاله المنشور بصحيفة بوليتيكو الأمريكية: «ستكون الآثار الضارة الناتجة عن الانفصال هائلة؛ ستتحطّم بذلك قوة الولايات المتحدة على الفور» وكان النائب عن ولاية تكساس كايل بيدرمان يحرّض على ما يُسمّى «تيكسيت»، ساعياً لاستقلال ولايته على نحو كامل عن الحكومة المركزية، فيما دَعا تُطرِّق ألين ويست الرئيس السابق للحزب الجمهوري في تكساس والمرشّح الحالي لمنصب حاكم الولاية، في عديد المحافل عن الانفصال. هذه بعض النقولات عن الواقع الأمريكي.

وهنا سؤال كبير ويحتاج وقفات معه من خلال سير واقع الولايات المتحدة الأمريكية فمثلاً:

- هل المؤسسات الآن على قلب رجل واحد؟
- هل هذه المؤسسات تضع في سلم الأولويات مصلحة الكيان لا الحزب ولا العرق ولا المصالح الشخصية لفرد أو مجموعة أفراد أو شركات؟
- هل هذه النخبة سياسية ورجال دولة بمعنى الكلمة؟
- هل لشخصية الرئيس الأمريكي وقوة رأيه إن كان سياسياً بحق أو يقوم بدور مرسوم له في الحكم في ظل قوة المؤسسات أو ضعفها، دور وعليه تبعات في لجم هذه القوى أو تعديل مسارها أو تشتتها أو تناقضها؟ فمثلاً هناك فارق كبير بين بوش الأب وبين بيل كلينتون وبين ترامب، ولن أقارن هنا ببعض الشخصيات التي كانت تعد من العقليات البارزة والسياسية التي تركت أثراً كبيراً.
- هل الرئيس الأمريكي يمثل أحد أطراف الانقسام أو مندوب إحدى مؤسسات الحكم في ظل صراع محتدم؟ أم هو فوق الصراع بوعيه وقوة شخصيته؟

لا شك أن شخصية الرئيس وقوتها واحترام النظرة له مع طبيعة الصلاحيات المنوطة به لها الأثر الكبير في الحكم وفي توازن الحكم، فما بالنا إن كانت بوادر الانقسامات قد لاحت وزادت حدة الانقسام الداخلي مع مخاطر خارجية بوجود شخصية ضعيفة هل ستكون أمريكا بخير؟!

المنتدى العربي الاستخباري
هو محفل فريد من نوعه لمحاربة الإسلام والمسلمين

أحمد عبد الوهاب

رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

الخبر:

كشفت مصادر مصرية عن اجتماع عقده مدير إدارة المخابرات العامة السورية، حسام لوقا، مع رئيس المخابرات السعودية، خالد الحميدان في مصر، حيث انتشرت صور تجمع المسؤولين في اجتماع رسمي.

وجاء لقاء لوقا والحميدان على هامش "المنتدى العربي الاستخباراتي" في العاصمة المصرية القاهرة والذي جرى افتتاحه في 9 تشرين الثاني، ويعد الأول من نوعه في المنطقة، بحسب ما وصفته وسائل إعلام مصرية. (آر تي عربي)

التعليق:

في 1 شباط 2021م، تم افتتاح مقر المنتدى العربي الاستخباري في القاهرة بحضور رئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس المخابرات العامة المصرية عباس كامل ورؤساء أجهزة مخابرات عربية أخرى، وعُقد الاجتماع الأول لرؤساء المنتدى في النصف الثاني من الشهر ذاته.

لا شك أن هذا المنتدى الذي يجمع غالبية الأجهزة الاستخباراتية القمعية للأنظمة المجرمة، لا شك بأنه منتدى لا يأتي بخير فهو ليس كحلف الفضول ينصف المظلوم ويأخذ له حقه من الظالم بل هو منظومة متكاملة من أجل التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات لمحاربة الإسلام والمسلمين.

ويأتي لقاء مدير إدارة المخابرات العامة السورية، حسام لوقا، مع رئيس المخابرات السعودية، خالد الحميدان ضمن سياسة تعويم نظام أسد بعد مسرحية العزلة العربية والدولية حتى جاء اليوم الذي كشف فيه نظام آل سعود عن وجهه الحقيقي القبيح، ويعتبر القبول بحضور مدير إدارة المخابرات العامة لنظام طاغية الشام ضمن جلسة لأعضاء المنتدى العربي الاستخباري الذي حضره حوالي اثنان وعشرون مشاركا، يعتبر ضمن سياق التعويم، أضف إلى ذلك اللقاء الذي جمع رئيس مكتب الأمن الوطني السوري علي مملوك، ورئيس جهاز المخابرات التركي حقان فيدان بتاريخ 14 كانون الثاني 2020م في موسكو.

لا شك أن المخابرات السعودية خصوصا ومعها أجهزة المخابرات العربية والدولية مطلعة على جميع التفاصيل المتعلقة بالفصائل العسكرية التي خرجت تقاتل ضد طاغية الشام؛ فهي التي كانت تمد هذه الفصائل بالمال والسلاح، وهي التي رعت مؤتمر الرياض عام 2015 الذي حضره ممثلون عن الفصائل العسكرية والأطياف السياسية، وهذا ما يجعل من هذه الفصائل هدفا مكشوفا من حيث العدة والعتاد والمقرات ومستودعات الأسلحة وحتى تعداد العناصر، ويعتبر كل ذلك أحد نتائج المال السياسي القذر الذي طالما حذرنا منه ومن آثاره.

فهل أدركت قيادات الفصائل المرتبطة أنها مكشوفة وتحت السيطرة، وأنها مجرد أدوات ورأس حربة تستخدمها مخابرات الدول ضد ثورة الشام؛ وسيرمون بها بعد انتهاء مهمتها لتلقى مصيرها المحتوم إن لم تتدارك أمرها سريعا؟!

بين مؤسسات التصنيف الإئتماني والمؤسسات المالية العالمية، نفق نحو الهيمنة السياسية

أ. علي السعيدي

1/ وكالات التصنيف الائتماني:

في يومنا الحالي يوجد العديد من الوكالات والمؤسسات التي تقدّم خدمة التصنيف الائتماني، إلا أنّ أشهرها مؤسسات أمريكية ثلاثة، هي «موديز» و«ستاندر آند بورز» و« فيتش»، وواحدة صينية هي «داغونغ»، فبينما حصلت الوكالة الصينية على بعض الاعتراف من الدول الغربية مؤخراً، ما زالت المؤسسات الأمريكية الثلاثة تواصل هيمنتها على سوق التصنيفات الائتمانية في العالم.

أُطلق على هذا الثلاثيّ لقب «الثلاثة الكبار» لأنّ هذه الشركات تمثّل 94 بالمائة من حجم التداول في هذا القطاع، ويستخدم المستثمرون التصنيفات الائتمانية السيادية كوسيلة لتقييم المخاطر.

*مؤسسة موديز: وهي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة موديز للمستثمرين والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية، وتسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب ٪40 من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم.

*وكالة فيتش أو مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني: هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة هيرست، في 12 أبريل 2012 قامت هيرست بزيادة حصتها في مجموعة فيتش إلى ٪50 ، وقد تأسست الشركة من قبل جون نولز فيتش في 24 ديسمبر 1913 في مدينة نيويورك باسم شركة فيتش النشر.

*ستاندرد آند بورز: وهي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات.

وهنالك أيضا وكالة التصنيف المالي اليابانية "رايتنغ اند انفستمنت" التي خفضت مؤخرا ترقيم تونس والبنك المركزي التونسي إلى "ب ايجابي" مع آفاق سلبية. وأوضحت في بلاغ لها، أنها "ستخفض التصنيف بدرجة أكبر في صورة ما إذا طالت عملية التفاوض بين تونس وصندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات جديدة، معتبرة أنّ الوضع الراهن في تونس يدعو إلى الاحتراز خصوصا في ما يتعلق بقدرة تونس على سداد الديون.

تسيطر كلٌّ من «موديز» و«ستاندر آند بورز» على أكثر من ٪80 من سوق تصنيفات إصدارات الديون حول العالم سواءً للدول والحكومات والبلديات المحلية والشركات، فيما تسيطر «فيتش» على نسبة أقلّ نسبياً تصل ما بين ٪10 و٪15 مقارنة بالشركتين الأخريين. وبشكل عام، فإنّ الشركات الأمريكية الثلاثة تسيطر على ما يراوح بين ٪90 و٪95 من سوق إصدار الديون والتقييمات على مستوى العالم.

وتاريخياً، ترجع سيطرة الشركات الائتمانية الأمريكية على سوق إصدارات الديون العالمية إلى عام 1975، وتحديداً بعد إصدار «هيئة الأوراق المالية الأمريكية» قراراً يقضي باعتبار هذه الشركات الثلاثة مزوّداً معتمداً لتقديم خدمة التصنيف الائتماني للأفراد والصناديق الاستثمارية التي ترغب في الاستثمار بسندات حكومية وأسهم ذات تصنيف عالٍ، ومع مرور الوقت تمكّنت هذه المؤسسات من احتكار سوق الدّين الحكومي والخاص، الأمر الذي منحها نفوذاً كبيراً، ليس داخل أمريكا وحسب، بل على مستوى العالم أجمع.

طريقة عملها:

تسعى الدول، إلى جانب كبرى المؤسسات الحكومية أو الخاصة، إلى الحصول على تقييمات مرتفعة تخوّلها الحصول على ديون وقروض بسعر فائدة منخفضة مقارنة بنظيرتها الحاصلة على تقييمات منخفضة. ولهذا، تمنح مؤسسات التصنيف تقييمات

وعلامات معينة توضّح مدى أهلية الدول أو الشركات للحصول على قروض فضلاً على قدرتها على التسديد والالتزام بتعهداتها الأخرى المترتبة عليها.تتغيّر التصنيفات من عام إلى آخر وفق معايير عدة، أهمّها: موازنة الدولة والعجز التجاري ونمو الاقتصاد والناتج المحلي، فضلاً عن معدّلات البطالة والتضخّم ووضع الديون الخارجية واستقلالية البنك المركزي وغيرها.

مؤسسات التصنيف الائتماني، بين التقييمات الاقتصادية والتلاعبات السياسية والهيمنة الدولية:

يرى كثيرون أنّ هذه المؤسسات ما هي إلا أداة بيد الحكومة الأمريكية، تستخدمها من أجل إلحاق ضرر اقتصادي بدول معينة من وقت لآخر، فضلاً عن محاولاتها التأثير سلباً على نمو الشركات الكبرى المنافسة للشركات الأمريكية.

لقد نشأت «الثلاث الكبار» من رحم النظام الرأسمالي وكانت تعبيرة من تعبيراته ومؤشرا على تعافي الإقتصاد لدولة من الدول أو تهاويه بناءا على مؤشرات ورموز تُسند وفق معايير،فما مدى مصداقية هذه المعايير والمؤشرات وهل يمكن أن تكون في خدمة الهيمنة السياسية وأداة من أدواتها؟

إن أمريكا، الدولة الأولى في العالم، تخوض حربين بالتزامن، حربا عسكرية ،السلاح وقودها،وحربا اقتصادية ،حيث تمثل مؤسسات التصنيف الإئتماني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدواتها الفاعلة وأسلحتها المدمرة.

فالمهمة الأساسية المنوطة بمؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، التي تعتبر نفسها شركات خاصة «مستقلة»، هي إصدار تقييمات الجدارة الائتمانية لوصف مدى قدرة دولة أو شركة معينة على سداد ديونها وقابلية الاستثمار بها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً أو سلباً على جلب استثمارات خارجية فضلاً عن كلفة استدانتها داخلياً وخارجياً.

ولذلك، فإنّ التقييمات التي تصدرها هذه المؤسسات، أمريكية الأصل والمنشأ، تشكل نوعا من الضغوط الاقتصادية على الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة الأمريكية وترغب بإخضاعها والسيطرة عليها أو تدميرها. ولكون الولايات المتحدة البلد المهيمن على الاقتصاد العالمي وحركة الأموال والاستثمارات، فإنّ لأيّ تقييم سلبي من طرف هذه المؤسسات القدرة على إلحاق ضرر بالغ على الدولة وشركاتها الكبرى من خلال تعسير الاقتراض والدفع بالتدفقات المالية والاستثمارية للخروج من الدول المستهدفة.ولهذا فإن لأمريكا القدرة على توظيف هذه المؤسسات لتجعل تقاريرها متماشية مع سياساتها في الهيمنة والتوسع وضرب الخصوم والأمثلة على عدم نزاهة هذه التقارير وعدم مطابقتها للواقع كثيرة مما أدى باقتصاديات دول إلى الإنهيار وهذا يعطي فسحة ومجالا للتدخل وبسط النفوذ في مرحلة ثانية،بجملة من الإجراءات عبر أذرع الدول الإستعمارية من مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وشركاته العابرة للحدود.

2/ المؤسسات المالية الدولية:

هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحدّدها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشىء للمؤسسة. وتهدف هذه المؤسسات - التي أُنشىء معظمها بعد الحرب العالمية الثانية - إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي (كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق النقد العربي، ومصرف التنمية للدول الأمريكية، والمصرف الإسلامي)، أو على الصعيد الدولي، ومن أهمها:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية :UNDP المؤسس عام 1966 بهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير مشروعاتها في مجال الاستثمارات.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- صندوق النقد الدولي FMI. ومقره واشنطن

- البنك الدولي: مقره واشنطن أيضا ومن مؤسساته نذكر:

* العصرف الدولي للإنشاء والتعمير (يهتم بالقطاع العام والخاص)
* مؤسسة التمويل الدولية (تهتم بالقطاع الخاص)

*مؤسسة التنمية الدولية.

* المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية (فض الخصومات)

* وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف

أ- نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين مموّلين من 19 دولة تعد من أكبر الاقتصاديات في العالم وهي أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وكوريا الجنوبية واليابان وهولندا والنرويج وروسيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وانضمت لهم مؤخرا (2014) «إسرائيل» لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة.

وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المدينة بدلا من إعلان إفلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المدينة غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن

تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

* بين الهدف المعلن والهدف الحقيقي:

تسعى الدول الأعضاء في نادي باريس إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها. وتتفق الدول الدائنة الأعضاء في النادي على تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لهم. ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل والتي نفذت والتزمت بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي. وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة أن يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط.بمعنى أن نادي باريس يشرف كما يشرف صندوق النقد الدولي على أن تسير الدولة المتداينة وفق خطة وشروط موضوعة مسبقا من قبل الجهات المانحة لضمان تحصيل مستحقاتها مع فرض أجندة اقتصادية وسياسية ملزمة تجعل من الدول الضعيفة تدور في فلك هذه القوى وتسير وفق خارطة طريق لا تقوى على مغادرتها موضوعة على مقاس صاحب المال المانح.بهذا الإخضاع ترتهن الدول عمليا وتدريجيا شيئا فشيئا بمزيد التهاوي الإقتصادي والعجز في موازناتها نتيجة الشروط المملاة من قبل هذا النادي ليتم المرور للإخضاع السياسي حتى تصبح الدول مكبلة باتفاقيات رهيبة وتدخل في دوامة التداين لسد ديون سابقة أو فوائض ديون لا تنتهي وتصبح تلك هي سياسة الدولة ويتواصل الغرق بالإنكماش الإقتصادي وتدهور العملة والتضخم والمديونية...

ب- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية في يوليو 1944 بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هدف المشاركين في المؤتمر هو وضع إطار للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من شأنه أن يرسي اقتصادا عالميا أكثر استقرارا وازدهارا. ولا يزال هذا الهدف محوريا بالنسبة للمؤسستين، لكن العمل الذي تقومان به يشهد تطورا مستمرا لمواكبة المستجدات والتحديات الاقتصادية.

*مهمة الصندوق: يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والدعم في مجال تنمية القدرات لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها. كذلك يقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية. ويقدم الصندوق قروضا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تموّل في الأساس من مجموع المساهمات التي تدفعها البلدان الأعضاء في شكل اشتراكات للعضوية. ومعظم موظفي الصندوق من الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في السياسات المالية والاقتصادية الكلية.

*مهمة البنك الدولي: يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة - مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمّول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. وأغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة.

- الفرق بين نادي باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

بصفته مجموعة غير رسمية فليس للنادي أي قوانين تشريعية، الأمر الذي يمنح الدول الدائنة الأعضاء مرونة في مواجهة المواقف الخاصة لكل دولة مدينة تواجه صعوبات في سداد ديونها. ومع ذلك فقد وضعت الدول الدائنة عددا من القواعد والمبادئ المفيدة لتأمين أي اتفاق يتم إبرامه بين الدول الدائنة من ناحية والدول المدينة من ناحية أخرى، وهذه القواعد والمبادئ مقبولة من قبل كافة الأطراف وتشمل اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة.ولعل هذا يشكل اختلافا بسيطا وفرقا بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعتمد وصفات جاهزة وقوانين ثابتة لا مرونة فيها ،لكن عموما يبقى هذا وذاك وجهان لقبح واحد هو قبح الإستعمار الذي يتدخل بعناوين براقة جميلة بحجة تقديم يد العون والمساعدة لكنها خادعة لأنها تخفي رغبة في التحكم والهيمنة والإخضاع وهذا ما يكون عادة خاتمة لكل تعاون مع هذه الأقطاب الإستعمارية. ولقد أثبتت النتائج التي آلت إليها حال الدول التي تدخلت فيها هذه الصناديق والنوادي كارثيتها فتقريبا لا وجود لحالة تعافي واحدة جراء ما يزعمونه من تقديم مساعدات فكل بلد تعامل معها إلا وزادت مديونيته وغرق اقتصاده وتفاقم الوضع السيئ فيه وبلغ درجة الشلل الإقتصادي التام.

ج- منظمة التجارة العالمية (WTO): هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة.

د- مجموعة العشرين: هي مُنتدى دولي يجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من 19 دولة والاتحاد الأوروبي. تأسست المُنظمة سنة 1999، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا مُعالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات أي شخص. وسعت مجموعة العشرين جدول أعمالها مُنذ عام 2008، حيث أصبح يُشارك في قممها رؤساء الحكومات أو رؤساء الدول، فضلاً عن وزراء المالية ووزراء الخارجية ومراكز الفكر.

يُمثل الإتحاد الأوروبي في قمم المجموعة كُل من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي. تُمثل اقتصادات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مُجتمعة حوالي 90٪ من إجمالي الناتج العالمي،[5] و80٪ من التجارة العالمية (أو 75٪ في حالة عدم احتساب التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي)، وثُلثي سكان العالم،[2] وحوالي نصف مساحة اليابسة في العالم.

3/ جميعها في خدمة النظام العالمي وبسط الهيمنة الأستعمارية:

يأخذ عدد من المُفكّرين والباحثين على البنك وصندوق النقد الدوليين أنهما يعملان لخدمة «النظام العالمي الجديد» و«الشركات عابرة القوميات». ويعتبر الكاتب الأميركي نعوم تشومسكي أن هذه الشركات هي أحد أبرز دوائر النفوذ التي تتحكّم في هذا النظام العالمي وتعمل عليه.

ويعتبر بعض المُراقبين أن البنك الدولي وصندوق النقد هما أبرز أدوات هذا النظام حيث يقومان بإقراض الدول الفقيرة بقصد التنمية بينما تقوم هاتان المؤسّستان بتطبيق الشروط الخاصّة بها والتي عادةً ما تكون ضدّ مصلحة الدول الفقيرة.

Club de Paris
Paris Club

فهاتان المؤسّستان تقومان بإقراض الدول الصغيرة بما يُساعد حكومات الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية غالباً) على التدخّل اقتصادياً في هذه الدولة، عبر استثمارات وجماعات ضغط تجعل من هذه الدول تابعة لها.

ويُشير بعض الاقتصاديين إلى أن مُعدّل البطالة والفقر في الدول التي اقترضت من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي يتزايد مع تزايد الديون، وبالتالي تتزايد نسبة تبعيتها لمالكي هاتين المؤسّستين. وباتّفاق ضمني بين مدراء المؤسّستين لا تخرج هذه الدول عن التبعية لأوروبا والولايات المتحدة، كما يؤكّد المُستشار السابق في البنك الدولي، جوزيف ستيغليتز.

ويضرب الاقتصادي ميشيل تشوسودوفيسكي أمثلة عدّة على هذه الحالات، منها الصومال، حيث قام البنك الدولي وصندوق النقد بإقراض الصومال، وإرغامه على اتّباع نمط اقتصادي مُعيّن جعل البنك والصندوق يتدخّلان مباشرة في سياساته الاقتصادية.

إن الدول العظمى، قد آلت إليها السيطرة والهيمنة على كل دول العالم بطرق شتى وربطتها بها برباط وثيق كالحبل السري عن طريقه تؤول كل خيرات البلدان إليها وتستنزفها استنزافا ،ومن هذه الطرق:

*التبعية السياسية وتنصيب العملاء من الحكام ومن هم في دوائر القرار والتي من شأنها أن تجعل البلد وكل مقدراته رهن الإستعمار.

*التبعية الإقتصادية التي تربط اقتصاديات الدول الضعيفة باقتصاديات الدول المهيمنة ارتباط الخادم بالسيد ،وهنا يقع تحريك الشركات ورؤوس الأموال لتستنزف دون عوائق قانونية ولا حواجز جمركية ثم فتح الحدود أمام السلع والبضائع تحت مسمى المنافسة وما هي في الحقيقة إلا تدمير ممنهج للنسيج الإقتصادي المحلي لفائدة المستعمرين وتحويل البلاد لسوق عرض للمنتجات الأجنبية دون حسيب ولا رقيب.

*التدخل السافر للصناديق الإستعمارية والنوادي المالية والتنسيق الرهيب فيما بينها وبين مؤسسات التصنيف الإئتماني لخدمة المشاريع السياسية ذات الطابع الإستعماري والتي تكون عادة مرفوقة بشروط مجحفة لا تستطيع الدول الكرتونية أن ترفضها بسبب تولي الرويبضات الشأن فيها.

إن التعامل مع حيتان المال وصناديق النهب ليس قدرا إلا على الجبناء الذين لا يقوون على التغيير، وإن المستجير بهم كالمستجير من الرمضاء بالنار، ينتهي به المطاف حرقا وموتا.

لقد شكل النظام الرأسمالي مرض العصر وهو فتاك لا شفاء منه لكل من اتخذه منهج حياة. كل دول العالم اكتوت بنيرانه أما جرائمه فقد بلغت عنان السماء حتى في عقر داره. لكن الشفاء منه ممكن لمن أخذ القرار بقلعه من جذوره وفك الإرتباط به وبكل أذرعه، وعوّل على منهج آخر لا يأتيه الباطل ،منهج حياة منبثق من وحي، كل غايته إسعاد البشرية والإرتقاء بها من مراتب الحيوانية إلى مراتب السنا والرقي والرفعة ،في أحضان قوانين وتشريعات رب العالمين، تطبقها دولة العدل والخير، الخلافة على منهاج النبوة.

ياسين بن يحيى

يوميات رجل دولة
ولي اللّه الدهلوي..
علامة الهند المُجدد المُصلح

جعل اللّه رسالة الإسلام هدى ونورا ورحمة للعالمين لما اشتملته من نظام راق يوافق فطرة الإنسان ويقنع عقله ويملأ قلبه طمأنينة، فكان من الطبيعي أن تنصهر بأحكام الإسلام الأمم والشعوب باختلاف ألوانها وأعراقها، وتباين عاداتها وتقاليدها وقوانينها، فتوحدهم وتؤاخي بينهم، وتزيل الأدران والنعرات القبلية والوطنية، التي نعتها رسول اللّه بأبشع للنعوت في قوله صلى اللّه عليه وسلّم «دعوها فإنها منتنة». لذلك أصبح بلال الحبشي أخاً لأبي بكر القرشي، وصهيب الرومي أخاً لسلمان الفارسي، وتآخى المهاجرون والأنصار حتى ظنوا أنهم سوف يتوارثوا، وكذلك بعد توسّع الفتوحات الإسلامية أصبح الترك وأهل باكستان والهند والعرب وأهل أفريقيا... وغيرهم يتجهون لقبلة واحدة ويدينون بهذا الدين العظيم دون أي اعتبار لأي اختلاف عنصري كان أو جهوي.

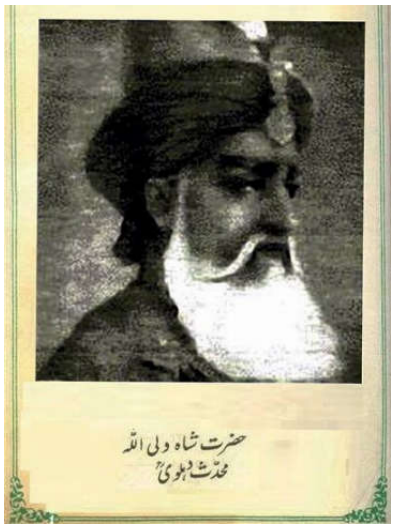

وكان دخول الإسلام علامة فارقة في تاريخ الأمم والشعوب حيث صارت البلاد المفتوحة جزءا لا يتجزأ من دولة الإسلام تستظل براية الإسلام وتنتمي حضارة وثقافة وتشريعا إلى أمة الإسلام لها ما للمسلمين وعليها ما عليهم، مقياس التفاضل والتكريم تقوى اللّه , فانتقل تنافس النّاس من حلبة الدنيا وملذّاتها الزائلة إلى الجنة الخالدة التي عرضها السماوات والأرض، ومصدر سعادتهم يكمن في نوال رضوان اللّه عزّ وجلّ بل اعتبروا تاريخهم قبل دخول الإسلام من قبيل الجاهلية الأولى.

لهذا كانت وحدة الأمّة وحمل رسالة الإسلام القضية السياسية المركزية عند المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وكان ما يمسّ بوحدة الأمة المتمثلة في دولة الخلافة يتداعى له جسد الأمّة بالحمى والسهر ويكون محلّ متابعة ومركز تنبه عامّ, وخاصة عند فئة الدعاة والعلماء, لهذا رأينا صيحات عديدة ودراسات إستشرافية تحدثت عن عوامل سقوط دولة الإسلام وحذرت من محاولات إضعافها من قبل أعداء الداخل والخارج.

نتعرّض في هذا المقام لأبرز تلك الأصوات في شبه القارة الهندية العلامة الإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الملقب بشاه ولي اللّه دهلوي وهو ممن يوقّره المسلمون من مختلف مذاهبهم. وقد كان كتاب «إزالة الخفاء عن خلافات الخلفاء» من الأعمال الشهيرة لـ (شاه ولي اللّه) رحمه اللّه؛ حيث بحث بعمق في الكتاب عن مركزية قضية الخلافة في الإسلام وعرّفها كما يلي: «الخلافة هي رياسة عامة لإقامة الدين بإحياء العلوم الدينية، وإقامة أركان الإسلام، والقيام بالجهاد وما يتعلق به من تجهيز الجيوش وفرض القتال، وتوزيع الفيء، والقيام بالقضاء، وإقامة الحدود، ورفع المظالم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نيابة عن النبي صلى اللّه عليه وسلم». كان أثر علم الشاه ولي اللّه دهلوي، بارزا في الدعاة والإصلاحيين السياسيين والمفكرين كالمودودي والشيخ عبيد اللّه السندي كما أنشأ الأخَوان محمد علي جوهر و شوكة علي رحمهما اللّه حركة الخلافة في عام 1919م، حين شعرا بخطة بريطانية لهدم الخلافة العثمانية.

مولده ونسبه

ولد الإمام شاه ولي اللّه الدهلوي في بَـهلَت (فَلَت) بمدينة دهلي بالهند في يوم الأربعاء (14 من شوال 1114هـ/ 2 من مارس 1703م) قبل وفاة السلطان أورانك زيب عالمكير (أحد سلاطين دولة المغول المسلمين في الهند) بأربع سنوات.

ينتهي نسبه رحمه اللّه إلى عمر بن الخطاب الفاروق رضي اللّه عنه من جهة الأب، والى الإمام موسى الكاظم رحمه اللّه من جهة الأم، فأم جدّه وجيه الدين حسينية النسب.

جلوسه للتدريس

وبعد وفاة والده في سنة (1131هـ / 1719م) جلس للتدريس على كرسي الرئاسة بالمدرسة الرحيمية التي كان أبوه يشرف عليها ويرعاها، وهو في هذه السن المبكرة، يشفع له نبوغه وتمكنه من العلوم الشرعية، فأقبل عليه طلاب العلم يتلقون على يديه الفقه والحديث.

شيوخه

ويعد والده الشيخ عبد الرحيم أبرز مشايخه: الذي كان عالمًا جليلًا وفقيهًا، وكانت قد انتهت إليه الرئاسة في علم الحديث في عصره، فاهتم بتعليم ابنه وتربيته منذ الصغر، ودرس على أبيه معظم الكتب. قال المترجم آخر رسالته القول الجميل (ق30/أ طوكيو): «وأما العلوم الظاهرة من التفسير والحديث والفقه والعقائد والنحو والصرف والكلام والأصول والمنطق: فقد تعلمنا من سيدي الوالد رضي اللّه عنه».

ومنهم محمد أفضل السيالكوتي: المحدّث في دهلي، كان يختلف أثناء الدراسة على والده، فانتفع به في الحديث، وحصل على إجازته، وأجاز له مشكاة المصابيح وصحيح البخاري وغيره من الصحاح الست.

ومنهم أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني: هو عمدته في الرواية وعلم الحديث. ومنهم عمر بن بن أحمد بن عقيل السقاف، سبط عبد اللّه البصري، قرأ عليه أول السنن الكبرى للبيهقي، وكذلك قرأ عليه طرفًا من مسند الشافعي.

ومنهم التاج محمد القلعي المكي: ذكر في الإتحاف أنه سمع منه أطراف الستة والدارمي وموطأ محمد والآثار، وأجازه عامة.

دوره في الحركة الفكرية والسياسية في شبه القارة الهندية

جاء العلامة الدهلوي في وقت كانت الدولة الإسلامية في حالة لا تختلف كثيرًا عن الحالة التي تمر فيها هذه الأيام، من حيث التشتت وضعف الهمة، وهيمنة الأعداء عليها وتداعيهم عليها كتداعي الأكلة إلى القصعة، ومحاولتهم تقاسم خيرات المسلمين، فكانت حالة الهند تزداد حالتها سوءا، والحكام يزدادون ضعفا، والبدع والخرافات تفتك بعقول الناس، والإنجليز يمسكون بأزمّة الأمور بعد أن رسخت أقدامهم، فتحركت نفسه إلى الصدع بالحق، ونصح الحكام، والأخذ بأيدي الناس إلى طريق الإصلاح، ولم ينصرف إلى التأليف والتدريس ويترك الناس حيارى لا دليل لهم.

وكان المحدث شاه ولي اللّه الدهلوي إمامًا في العلوم النقلية والعقلية، وكانت صفاته التي تدل على الفهم والذكاء وعلو الهمة ظاهرة بشدة، وكان صادق الفراسة، وكان العصر الذي عاش فيه عصرا مليئا بالفوضى والاضطرابات، حيث تعرضت «دلهي» للعديد من الغارات والحوادث المؤلمة، فجعل الشيخ يوجه رسائله إلى الأمراء ينصحهم بالاستقامة والثبات على الحق، والتعاون على الخير في صد العدوان، والدفاع عن الإسلام والمسلمين. كما دعا الناس عامة وأمراء المسلمين خاصة إلى الاعتصام بحبل اللّه تعالى، وإلى نبذ الفرقة والتفرق، وإلى ترك العصبية المذهبية، ووضح لهم الاعتقاد الصحيح الذي يجب أن يعتقدوه، والفقه السليم الذي يجب أن يسيروا عليه، وحاول بكل همته أن يرجع قطار الإسلام إلى سكته التي ينبغي أن يكون عليها، وقد كانت دولة الهند في ذلك الوقت قد انفرط عقد الإسلام فيها، وبدأ الهندوس والسيخ يسيطرون على كل شيء، ولم يبق في أيدي المسلمين إلا القليل القليل.

واهتم العلامة ولي اللّه كذلك بالقرآن الكريم، حفظًا وتفسيرًا، وألف كتابه فتح الرحمن في ترجمة القرآن، وركز اهتمامه بتدريس القرآن وتفسيره، ولم يكن في الهند قبل ذلك ترجمة للقرآن الكريم إلى اللغة الفارسية، فكانت ترجمته فاتحة باب عظيم لنشر علوم القرآن، وتفاسيره، فاقتدى به تلاميذه من بعده، وقاموا بترجمة العديد من الكتب الإسلامية إلى اللغة الفارسية، ثم الأردية بعد ذلك.

واهتم كذلك بالأحاديث والسنة النبوية الصحيحة، ودعا إلى ضرورة التزام حركته التجديدية بالأحاديث الشريفة، وضرورة جعلها دائما نصب أعينهم، واهتم بحفظ المتون، وضبط الأسانيد، والاطلاع على دواوين الحديث، حتى أصبحت ترد إليه أسانيد رواية الحديث لجميع العلماء المحدثين في تلك البلاد، فأصبحون عنه يروون، واليه يسندون، فقام بتأسيس منهجًا جديدًا يعنى بالحديث وعلم الحديث، حيث اختار تدريس الحديث على منهج العلماء المتقدمين الأوائل، رواية ودراية، وكان قد آتاه اللّه تعالى العديد من أسرار علم الحديث والتي وضع بعضها أو الكثير منها في كتابه «حجة اللّه البالغة».

وسعى شاه ولي اللّه الدهلوي إلى إصلاح التصوف، وأنكر على الكثير من طرقهم، وشطحاتهم، ورد عليهم، ووقف أمامهم، ودحض الكثير من اعتقاداتهم، ونصحهم بالوقوف مع تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وعدم السير خلف مشايخ الطرق الضالين، الذين يخدعون الناس بالطلاسم وغيرها. ودعا الشيخ إلى التصوف السني القائم على الاعتقاد والعمل بما جاء في الكتاب والسنة، وجرى عليها جمهور الصحابة والتابعين، وقام بتنقية التصوف من الشوائب، التي لحقت به من الفلسفات غير الإسلامية، وإبراز الجانب الإسلامي فيه. ودلهم على معنى التزكية والزهد والتصوف الصحيح السليم الخالي من البدع والشطحات والخرافات.

ونادى ولي اللّه الدهلوي بفتح باب الاجتهاد وعدم التقيد بآراء الفقهاء الأربعة، وذكر أن أبا حنيفة نفسه قال: «لا ينبغي لمن لا يعرف دليله أن يفتي بكلامه»، وقال الإمام مالك بأنه «ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود إلا رسول اللّه»، وكذلك ذهب الشافعي والإمام أحمد بن حنبل. فقد ساهم الدهلوي في عملية إصلاح الجمود الفقهي، والتعصب المذهبي، ودعاهم إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، واعتبارهما مصدر العقائد والفقه، ودعا إلى ضرورة التسامح في المسائل الاجتهادية، وعدم جعلها سببًا للفرقة والقطيعة بين المسلمين، ودعا إلى محاولة التوفيق بين المذاهب بأن يكون مرجعهم جميعًا هو الكتاب والسنة.

كما اهتم حكيم الأمة شاه ولي اللّه الدهلوي بمسألة الخلافة، وكان يرى أنها الرياسة العامة في التصدي لإقامة الدين بإحياء العلوم الدينية وإقامة أركان الإسلام، والقيام بالجهاد، وما يتعلق به من ترتيب الجيوش، وإقامة الحدود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورفع المظالم، وتحدث عن شروط الخليفة، وما يجب عليه من القيام بمصالح المسلمين، وتحدث عن الخلفاء الراشدين، وعن تاريخ المسلمين منذ ذلك الوقت إلى وقته الذي عاش فيه، وتحدث عن أن إقامة الخلافة وإثباتها أصل من أصول الإسلام. وتحدث عن أسباب انحطاط المجتمع الإسلامي بعد عصر الخلفاء الراشدين، وتحدث عن الفتن، وعن الأحكام المخصوصة بزمان الفتنة، وعن الأحاديث النبوية التي تتحدث عن أخبار آخر الزمان.

لم يصرف الإمام شاه ولي اللّه الدهلوي نظره تماما عن المآسي والمهازل التي كانت تمثل أمامه على المسرح السياسي، فلم يكن من دأبه أن ينتظر الزعامة الجديدة لإصلاح الأحوال السياسية بعد فوات الأوان، بل بذل كل ما في وسعه لوضع حد للفساد قبل أن يتسع الخرق على الراقع، إنما كان جل اعتماده في تغيير الأوضاع السياسية على لسانه وقلمه.

وقد أثرت جهود الشيخ الإصلاحية في تلامذته، وعلى رأسهم ابنه الشاه عبد العزيز، الذي كان كوالده نابغًا في الحديث والفقه، فحمل راية أبيه بعد وفاته، ووقف للإنجليز حين أخذوا يستبدون بالأمر، ويقلصون سلطات الحاكم المسلم، وأطلق الكلمة المأثورة: «إنه لا يُتصوَّر وجود ملك مسلم بدون نفوذ، إلا إذا تصورنا الشمس بدون ضوء»، وهو صاحب الفتوى الشهيرة بأن الهند أصبحت دار حرب لا دار إسلام، وعلى المسلمين أن يهبوا جميعا للجهاد بعد أن أصبح إمام المسلمين لا حول له ولا قوة، ولا تنفذ أحكامه، والحل والعقد صار بيد الإنجليز المسيحيين، يعينون الموظفين، ويدفعون الرواتب، ويشرفون على القضاء وتنفيذ الأحكام.

وكان لصيحات مدرسة «شاه ولي اللّه الدهلوي» أثر؛ حيث قاد العلماء الجهاد، وخاضوا غمار الحروب والمعارك لإنقاذ

المسلمين من الإنجليز، ومن السيخ الذين لقوا دعمًا من المحتلين، ومن أبرز هؤلاء العلماء أحمد عرفان الشهيد الذي تتلمذ على الشاه عبد العزيز الدهلوي وأخيه عبد القادر ابني ولي الله الدهلوي.

وأما الجهاد فقد كان له الموقف المشرّف والإسهام الكبير في حث الأمير نجيب الدولة لتحريك الجيوش لنصرة المسلمين ضد الكفرة المرتهة الذين شكلوا أكبر خطر على الحكومة الإسلامية في الهند، وكاتب الملك أحمد شاه القندهاري، فجرّد جيوشه، وهزمهم هزيمة منكرة في باني بت سنة 1174هـ، وذُكر أنه قتل منهم مائتي ألف، ولم تقم لهم قائمة بعدها.

مؤلفاته

وللشاه ولي الله مصنفات أخرى كثيرة كلها تهدف الى الفهم الدقيق المباشر لأصول الشريعة الإسلامية من القرآن والسنة، ومما يذكر في هذا الصدد أن العلماء في عصره انما كانوا يعتمدون على الفقه وحفظ المسائل الفرعية بدون ان يرجعوا إلى الأصول فلذلك كانوا جامدين متحجرين غير مسايرين لتقدم المجتمع، فكان من نتيجة الحركة العلمية الشاملة التي أسسها الشاه ولي الله ورسم معالمها عن طريق مصنفاته مثل «الفوز الكبير في أصول التفسير»، و«الانصاف في سبب الاختلاف»، و«عقد الجيد في الاجتهاد والتقليد»، كان من نتيجتها أن نشأ علماء مجتهدون واجهوا الأحوال الواقعية بحزم واناة، وقد أثمرت الحركة العلمية هذه فيما بعد ثمارا طيبة في حقل السياسة والجهاد بالسلاح حتى استطاعت الأمة الإسلامية في الهند أن تصمد لهجات السيخ والطوائف المعادية الأخرى وتكون فكرة لم تزل تختمر منذ ذلك الحين في إنشاء دولة إسلامية خالصة في أرض الهند ولا سيما المناطق الشمالية منها.

وفاته رحمه الله

وبعد حياة حافلة بجلائل الأعمال توفي الشيخ في (26 من المحرم 1176هـ= 17 من أغسطس 1762م)، قال عبد الحي الحسني: «توفي إلى رحمة الله سبحانه ظهيرة يوم السبت سلخ شهر الله المحرم سنة ست وسبعين ومائة وألف بمدينة دهلي فدفن عند والده خارج البلدة، وله اثنان وستون سنة، كذا وجدته بخط الشيخ نعمان بن نور الحسني النصير آبادي».

وترك رحمه الله أربعة من أولاده العلماء هم: «شاه عبد العزيز» الذي قام مكانه في العلم والعمل، و«شاه رفيع الدين»، و«شاه عبد القادر»، و«شاه عبد الغني»، ومخلفًا ذكرى عطرة لا يزال شذاها يفوح حتى الآن، وقد أثنى عليه وعلى جهوده العلماء؛ فقال عنه «عبد الحي الكتاني» صاحب «فهرس الفهارس»: «أحيا الله به وبأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار».

مفاوضات سياسية على أعتاب موت الإنسانية
فأي كذبة لتلك الحقوق الرأسمالية؟!

رنا مصطفى

الخبر:

أعلنت مينسك، الأربعاء، أن الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اتفقا على بدء مفاوضات على مستوى أوروبي لحل أزمة المهاجرين عند حدود الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا.

أعمالاً بعيدة كل البعد عن كرامة الإنسان، فهي تمارس التمييز العنصري وفق القومية والوطنية، وتمارس سياسة استعمارية فوقية ضد غيرها من الشعوب والدول، وتكيل بمكيالين في مواقفها من المشاكل الدولية، ومشاكل حقوق الإنسان، فها هم الآلاف من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل وأصبحوا عالقين بين حدود تلك الدول، فبولندا طردتهم وأطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع وفتحت خراطيم المياه لإبعادهم

وقال المكتب الإعلامي للرئيس البيلاروسي في بيان إن ميركل ولوكاشنكو اتفقا على أن "المشكلة بمجملها تعود إلى مستوى علاقات بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي".

هذا وقد عثرت السلطات البولندية على جثة شاب لاجئ من سوريا يدعى أحمد الحسن 19 عاما تطفو فوق نهر بوج في أثناء محاولته العبور باتجاه أوروبا بحثاً عن حياة جديدة ومستقبل أفضل.

يذكر أن آلاف المهاجرين معظمهم من الشرق الأوسط يُخيّمون منذ أيام عند حدود بيلاروسيا مع بولندا، على أمل دخول الاتحاد الأوروبي.

ويتهم الاتحاد الأوروبي مينسك بتنظيم تدفق آلاف المهاجرين إلى حدود بولندا وليتوانيا، بدعم من موسكو، انتقاماً للعقوبات المفروضة عليها إثر القمع المستمر للمعارضة البيلاروسية منذ 2020. (العربية نت)

التعليق:

من مظاهر حقوق الإنسان في المواثيق الدولية، حق الحياة، فللإنسان حقه الكامل في الحياة دون أن يتعرض إلى أي انتهاكٍ لهذا الحق بالقتل أو التعذيب المفضي للموت، أو الإيذاء.

أين مواثيق المنظمات العالمية لحقوق الإنسان مما يحدث بين الحدود البيلاروسية والبولندية؟! وأي تصديق لهذه الحقوق والوعود بتحقيقها من دول يتجمع على حدودها آلاف المهاجرين بأوضاع مأساوية؟!

يظهر جلياً كيف أن الدول الغربية التي تحمل لواء حقوق الإنسان، تمارس عن السياج الحدودي الذي تعلوه الأسلاك الشائكة بعد أن نشرت 15 ألف جندي على طول حدودها، وبيلاروسيا ترفض السماح لهم بالعودة بعد أن دفعتهم إلى عبور نهر بوج، وألمانيا فرضت طوقاً أمنيا على طول حدودها مع بولندا، كل ذلك رغم وجود كثير من الأطفال والنساء، ينامون في خيام وبدرجة حرارة تحت الصفر وسط نقص الغذاء والماء والدعم الطبي.

فأي كذبة لتلك الحقوق الرأسمالية النفعية التي تحول آمال الناس وكرامتهم إلى كرة تتقاذفها الدول الغربية في ملاعبهم السياسية لتحقيق أطماع انتخابية؟! وأي شعارات طنانة رنانة تلك التي ميزت المهاجرين وانتزعت منهم صفة الإنسانية لتسلبهم تلك الحقوق الوهمية التي لا تطال سوى شعوب محددة وفئات معينة في الوقت الذي يُحرَم منها المستضعفون لأنهم مهاجرون؟!

إن الفكر الغربي الرأسمالي النفعي يظهر التناقض في دعوتهم إلى حقوق الإنسان فتميز ابن البلد عن المهاجر، ما يجعل واقع حقوق الإنسان في النظرية الديمقراطية حقوق الإنسان الغربي فقط، وحقوق من تتركز لديه الثروة والقوة المادية، فهي ليست حقوقاً عالمية شمولية للإنسان، وإن ادعى مفكرو الغرب ذلك. بخلاف الحقوق الشرعية في الإسلام، فإنها ليست حقوقاً ترتبط بالظروف السياسية المصلحية، ولا هي حقوقاً قومية عنصرية. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ فالحقوق الشرعية الإسلامية حقوق شمولية للإنسان لأن مصدرها الأوامر والنواهي التي جاء بها الوحي من الله تعالى، وليست ذات مفهوم مصلحي أو متحيز كما هي الحال في الحقوق الإنسانية الطبيعية في الحضارة الغربية.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG